الفصل السابع

دراسات ميدانية وتطبيقية في جمهورية مصر العربية

شارك الباحثان فى عدة دراسات من أجل تحديد احتياجات بعض القطاعات أو المناطق من التعليم غير النظامى أو تعليم الكبار فى إطار التنمية الشاملة ، ومعظم هذه الدراسات إما بحوث نظرية أو دراسات تجريبية ميدانية بهدف إجراء مسوح أولية محدودة الإطار للتعرف على الأنشطة التى يمكن الاستفادة منها عند تنظيم برامج لمحو الأمية الوظيفى أو التدريب المهنى أو التثقيف العام . .الخ .

وسوف نعرض موجزا لعدد من هذه الدراسات اختيرت على أساس تمثيل بيئات متنوعة من جمهورية مصر العربية .

وتمثل هذه الدراسات عينة منتقاة من بين عدد من الدراسات أجرى فى هذا الميدان . ومثل هذه الدراسات جدير بالاهتمام ، إذ أنها تمثل نماذج يمكن الاستفادة فى تخطيط وتنفيذ برامج التعليم غير النظامى البيئات المختلفة فى مصر خاصة أن النتائج العامة لهذه الدراسات تكاد تكون متماثلة فى مختلف هذه البيئات ، وإن كان هذا لا يغنى عن ضرورة إجراء دراسات متخصصة ومتعمقة لكل بيئة نوعية .

وجدير بالذكر أن هذه الدراسات قد انتهت إلى اقتراح برامج محددة للتعليم غير النظامى قائمة على الاحتياجات الحقيقية للجمهور المستهدف ، الذى شارك مشاركة كاملة فى تحديد هذه الاحتياجات وأنشئت بعض مؤسسات تعليمية تقدم خدمات للتعليم غير النظامى ، واستمر بعضها وتوقف البعض الآخر عن العمل لعدة أسباب منها : مشكلات الإدارة ، والتنظيم ، والتمويل ، والمعلمين .. مما أدى إلى قصور دافعية جمهور المتعلمين .

انطلاقا مما سبق يعرض هذا الفصل الجوانب الآتية :

أولا : نماذج لدراسات ميدانية لبعض برامج التعليم الوظيفى .

ثانيا : نماذج من برامج التعليم غير النظامى – الواقع والمستقبل .

ثالثا : اولوية التعليم غير النظامى للمرأة .

أولا : نماذج من برامج التعليم الوظيفى للكبار :

التعليم الوظيفى هو محو الأمية متكاملا مع تدريب متخصص يكون فى العادة ، ذا طبيعة فنية . وحيث يتصل التعليم الوظيفى اتصالا مباشرا بالتنمية ، لذا ينظر إليه فى إطار الأولويات الاقتصادية والاجتماعية . ومن ثم يتم التخطيط للتعليم الوظيفى كما يتم تنفيذه كجزء لا يتجزأ من برنامج أو مشروع للتنمية .

وغاية التعليم الوظيفى للكبار المعاونة فى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية معينة ، وذلك بما يزود به الرجال والنساء من مهارات واتجاهات ومعارف تتيح لهم قبول التغيير والتجديد . وبينما يقتصر محو الأمية بمعناه التقليدى على مجرد تعليم الأفراد القراءة والكتابة بما ييسر لهم الاتصال الكتابى ، يتسع مفهوم التعليم الوظيفى ليستهدف تدريب الأمى الراشد تدريبا أكثر شمولا يتصل بدوره كمنتج ومواطن ويزوده بالصلاحيات التى تتيح له الإسهام فى التنمية الشاملة إسهاما إيجابيا سواء من حيث تحريك التنمية أو الانتفاع بمسيرتها وإنجازاتها .

هناك – أيضا – عدة فوارق أخرى بين محو الأمية التقليدى ومحو الأمية الوظيفى . أول هذه الفوارق أن محو الأمية التقليدى يستهدف غاية واحدة لا تتجزأ هى تعليم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب ، ومن ثم فإن محو الأمية التقليدى – على هذا النحو – يشكل عملية منعزلة وهدفا فى حد ذاته .

ومن ناحية أخرى يقوم محو الأمية التقليدى – من الناحية التنظيمية – على أساس من عملية تعليمية غير مركزة أو شاملة موجهة إلى الكبار من الجنسين فى كافة أعمارهم دون مراعاة للفروق بين اهتمام المجموعات المختلفة للدارسين ومصالحهم وحوافزهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ... هذه العملية التعليمية بشكلها التقليدى قد تفسر لنا أسباب الفشل الذى منيت به بعض حملات محو الأمية فى عدد من البلاد .

وإضافة إلى ذلك يلاحظ على برامج محو الأمية التقليدية أنها توجه كل اهتمامها إلى الشكل العام للبرامج دون اهتمام مصاحب أو مواز بمضمون هذه البرامج .

على نقيض من ذلك كله نجد أن محو الأمية الوظيفى يتميز عن محو الأمية التقليدى بخصائص عديدة أهمها أنه عملية تدريب أكثر منه عملية تعليم للقراءة

والكتابة والحساب . حيث تستوحى أهداف التعليم الوظيفى من غايات وعمليات وبرامج التنمية والتى تمثل فى حد ذاتها إطار العمل للأميين الراشدين سواء أكانوا حرفيين أو عمالا أو فلاحين أو غير ذلك . ومن ثم فإن عملية محو الأمية الوظيفى تسعى إلى تيسير اكتساب ذخيرة متكاملة من المعرفة والمهارات والخبرة والدراية تؤدى متكاملة إلى إعادة تشكيل أصيلة للحياة والعمل .

ولذلك يتسم محو الأمية الوظيفى بأنه يمنح الأولوية لمحتوى البرامج التعليمية، حيث يعتبر التعليم الوظيفى أسلوبا لتحسين القدرات الإنتاجية للإنسان بوصفه عاملاً وتمكينه من اكتساب المعرفة النظرية والتطبيقية والعملية التى تساعده على إجادة عمله وتطوير أنشطته .

وتعتمد برامج التعليم الوظيفى على التكامل كسمة أساسية والتى تتخذ أشكالاً ثلاثة هى :-

(أ) التكامل التعليمى البحت :

والذى يتمثل فى توثيق العلاقات بين تعليم القراءة والكتابة والحساب من ناحية ، والمشكلات الواقعية التى يعيشها الدارسون وتحتاج إلى حلول من ناحية أخرى .

(ب) تكامل الغايات :

والذى يتمثل فى الربط المحكم بين وسائل وأساليب التدريب من ناحية ، والغايات والأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية من ناحية أخرى .

(جـ) التكامل مع البيئة :

والذى يتمثل فى التأكيد على مبدأ اشتقاق طبيعة البرامج ومحتواها من البيئة ومشاركة الدارس فى أنشطتها من خلال المواقف التعليمية .

ويتطلب التعليم الوظيفى ، حسب المعانى التى سبق ذكرها ، أن يكون له منهج خاص يتسم بعدة خصائص من بينها ؛ أولا منهج انتقائى ، بمعنى أنه يهتم بالمناطق أو القطاعات التى تعطى الأولوية الكبرى فى خطط التنمية الوظيفية والمشكلات أو الأنشطة التى تشكل الأساس الذى تقوم عليه برامج التنمية ، كما يركز على فئات السكان الأفراد الذين لديهم دوافع كافية ولكن أميتهم تقف عقبة

فى سبيل تنفيذ مشروعات التنمية . وهو أيضا منهج تركيزى ، بمعنى أنه يستهدف تدريب الاميين تدريبا عميقا يمكنهم من اكتساب المهارات والمعارف والاتجاهات المهنية التى يستطيعون استخدامها بصورة فعالة كما تمكنهم من الاحتفاظ بها . وأخيرا ، لابد لبرامج التعليم الوظيفى أن تكون قابلة للتكيف حسب الحاجات الواقعية للفرد والجماعة ومتنوعة بتنوع البيئات والأهداف الاجتماعية والاقتصادية .

● **الأسس العامة لتصميم برامج التعليم الوظيفى :**

تتميز برامج التعليم الوظيفى بأنها برامج تربوية لتعليم الكبار تتكامل فيها مهارات الاتصال (القراءة والكتابة والحساب) مع التدريب المهنى مع الإعداد الاجتماعى ، وتتم فى إطار خطط التنمية متكاملة مع مشروعاتها مستهدفة لرفع كفاية العنصر البشرى اللازم لهذه المشروعات .

ومن هذا المفهوم نستطيع أن نستمد الأسس العامة لتصميم برامج التعليم الوظيفى للكبار والتى يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ - الارتباط بالتنمية :

وذلك بأن يراعى عند تصميم برنامج التعليم الوظيفى ارتباطه ارتباطا مباشرا بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى يحددها أى مجتمع فى خطته القومية وذلك من خلال :

(أ) أن تساير مشروعات التعليم الوظيفى الأولويات التى يقررها المجتمع فى خطته .

(ب) أن يراعى فى الاختيار بين المشروعات :

- حجم الأمية فى المشروعات المختلفة .
- نوع المشكلات المترتبة على انتشار الأمية فى كل مشروع منها .
- التصور المستقبلى لكل من هذه المشروعات (وفق الخطة) ومدى حاجتها إلى مشروعات التعليم الوظيفى لتحقيق هذا التصور .

(جـ) أن يراعى واضعو هذه البرامج فئات العمال الأكثر حاجة لهذه المشروعات ، وعندما يتم اختيار المشروع يتحتم وضع القواعد التى يتم على

أساسها اختيار الدارس من بين العمال ، ويمكن أن تتخذ التقسيمات التالية كاساس لهذا الاختيار :

– تقسيم قطاعات العمل فى المشروع تبعا لدرجة تاثر كل منها بالأمية .

– تقسيم العمال حسب درجة أميتهم إلى : أمى – نصف أمى – غير أمى .

– تقسيم العمال حسب درجة مهارتهم إلى : غير مهرة – نصف مهرة– مهرة .

– تقسيم العمال حسب السن .

– تقسيم العمال حسب نواحى خاصة يتطلبها المشروع ذاته مثل حداثة التهجير .

٢ – الارتباط بالعمل من الناحيتين التنظيمية والإدارية :

لما كانت برامج التعليم الوظيفى تتم داخل وحدات الإنتاج ، فإنه يجب أن يوضع فى الاعتبار وضع التنظيم المناسب لتكامل العمل فى المشروع وكذا فى برنامج التعليم الوظيفى . ذلك أن هذه البرامج ليست مجرد فصول تفتح بجوار المصانع أو فى القرى منفصلة عن مشروعات التنمية ، لكنها يجب أن تكون جزءا متكاملا من المشروع الإنمائى باعتبارها تدريبا لفئات من عماله حتى يتكيفوا مع متطلبات هذا العمل فى النواحى الفنية والاجتماعية اللازمة لرفع كفايتهم الإنتاجية .

ولهذا يجب أن يراعى تصميم برنامج التعليم الوظيفى تكامل هذا البرنامج مع مشروع التنمية من حيث :

– نظام الدراسة وأوقاتها وأماكنها وعدم تعارض ذلك مع نظام العمل .

– وضع نظام يحفز العمال على الالتحاق بالدراسة والإقبال عليها عن طريق ربطها بنظام الترقية بالعلاوات .

٣ – الارتباط بين برنامج التعليم الوظيفى ونوع العمل وطبيعته ومشكلاته :

إن القاعدة الأساسية لبرامج التعليم الوظيفى ان ترتبط جميع برامجه وتدريباته وأنشطته بالعمل ومتطلباته من العاملين ومن طبيعة هذه البرامج أن تتتبع سير العمل وتتكامل معه ، ولذلك يجب أن يراعى فى هذه البرامج :

* مشكلات الإنتاج التى قد ترجع إلى الأمية ونقص التدريب .

* مشكلات تكيف العامل مع طبيعة العمل الجديد من حيث الألفة بالآلات ومتطلبات العمل عليها بما يحقق الإنتاج والأمن ، أو من حيث العلاقات الإنتاجية بين العمال والمشرفين والإداريين أو من حيث الحياة الجديدة فى بيئة العمل .

٤ - تنوع برامج التعليم الوظيفى :

إن ارتباط برامج التعليم الوظيفى بالعمل تؤدى إلى تنوع برامجه من حيث المواد التعليمية والأدوات والوسائل المستخدمة فى التعليم والتدريب بما يتمشى مع ظروف ومشكلات العمل الذى يمارسه الدارسون وتبعا لاختلاف المهن ، وحتى فى المشروع الواحد يوجد هذا التنوع - كما أن اختلاف نوعيات الدارسين تؤدى إلى هذا التنوع أيضا .

والخلاصة أن عملية تصميم برامج التعليم الوظيفى تعتمد على مجموعة من الأسس العامة والتى تعين المخطط عند قيامه بعملية التصميم لتلك البرامج وتيسير فهم طبيعتها والعوامل المؤثرة فى مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها بل والمؤثرة فى بيئة البرنامج ذاته وكذلك الصلات البينية بين برامج التعليم الوظيفى وخطط وبرامج ومشروعات التنمية فى المجتمع محل التطبيق .

ولا شك أن التصميم لبرامج التعليم الوظيفى للكبار ياخذ عدة خطوات رئيسية لتخطيط وتنفيذ تلك البرامج .

● الخطوات الرئيسية لتخطيط وتنفيذ برامج تعليم الكبار :

من المسلمات المتفق عليها أن تخطيط أى برنامج تربوى يرتكز على ركنين أساسيين هما :

(أ) تحديد الأهداف .

(ب) تحديد الوسائل المادية والبشرية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف باعلى كفاية ممكنة فى أقل وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة فى المال والجهد .

وبعبارة أخرى أن تخطيط أى برنامج يعنى تصميمه تصميما يعتمد على الدراسة والتنظيم ويسبقه التفكير العلمى ويتسم بالاستمرارية . كل هذا من أجل بناء الأهداف على أساس واقعى ومن أجل استخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة .

ويتطلب إعداد برنامج لمحو الأمية الوظيفية خمس مراحل أساسية يمكن أن تفصل إلى إحدى عشرة خطوة ، وهذه المراحل الأساسية بخطواتها التفصيلية هى :

(أ) مرحلة دراسة الوضع الراهن (مرحلة التعرف) وتشمل :

١ – البدء بتحديد الغايات .

٢ – دراسة البيئة (الوسط) .

٣ – تحديد المشكلات .

(ب) مرحلة الأهداف ، وتشمل :

٤ – تحديد الأهداف التعليمية .

(جـ) مرحلة وضع البرنامج التنفيذى ، وتشمل :

٥ – اختيار المشتركين فى البرنامج .

٦ – اختيار المعلمين .

٧ – بناء المنهج .

٨ – تدريب المعلمين وإعادة تدريبهم .

٩ – إعداد المادة التعليمية .

(د) مرحلة التنفيذ ، وتشمل :

١٠ – البدء فى تنفيذ البرنامج .

(هـ) مرحلة التقويم ، وتشمل :

١١ – المتابعة والتقويم المرحلى .

المرحلة الأولى – دراسة الوضع الراهن (التعرف) :

يبدأ التخطيط لبرامج ومشروعات التعليم الوظيفى بتصوير كامل للوضع الراهن فى كل من البيئة العامة ، وموقع العمل ، ومما هو جدير بالذكر أن دراسة البيئة التى تجرى فى هذه المرحلة ليست هدفا فى حد ذاتها ، وإنما هى وسيلة ، التالية فى التخطيط والتنفيذ للبرامج . وتحدد أهمية هذه المرحلة فيما يلى :

– **أنها تعتبر بمثابة الأساس لاختيار الأهداف التى تكون انعكاسا** لمطلب المجتمع بما يمارسه من خطط للتنمية والصعوبات فى سبيل ذلك من مشكلات

وعقبات واختناقات . ويعتبر هذا ضمانا لفاعلية الأهداف وكفاءتها وإمكانية تنفيذها وابتعادها عن المكتبية أو التصورات العفوية .

– إنها تؤدى إلى **حصر الإمكانات المادية والبشرية القائمة فى البيئة** ، وتحديد الموارد والطاقات التى يمكن استغلالها . ويعتبر هذا ضمانا لكى يبنى التخطيط على أساس الواقع والممكن ، ولكى يتم التنفيذ مستفيدا من إمكانات البيئة ومطورا لها فى نفس الوقت **والخطوة الأولى** التى ينبغى القيام بها قبل البدء فى إجراء الدراسة اللازمة للوضع الراهن تتمثل فى تحديد الغايات المقصودة فى البرنامج تحديدا دقيقا .

ومن الخصائص الرئيسية لمحو الأمية الوظيفى التكامل مع الغايات فالتحديد الدقيق للغايات (السياسية والاقتصادية ، والنظم الاجتماعية والتقنية والثقافية) التى يساعد التدريب على بلوغها يشكل مرحلة من المراحل الحاسمة فى بناء البرنامج . وذلك أنه اذا ظلت الغايات مبهمة فإنه سيكون من الصعب إدخال عنصر النظام وخاصية المرونة وتكييف البرنامج للحاجات الطارئة أثناء سير البرنامج. أما إذا حددت الغايات تحديدا غير صحيح فان هذا يؤدى إلى احتمال قيام التدريب التعليمى على أساس من سوء الفهم – ومع ذلك ففى كثير من الحالات ، يكون وصف الغايات التى تتضمنه الوثائق الرسمية غير دقيق وغير محدد ،أو قد يكون أحد الأهداف التى تم تحديدها بوضوح أهدافا ثانوية بالنسبة إلى غاية اجتماعية لم يتم التعبير عنها ويجرى العمل على تحقيقها بطريق غير مباشر .

لهذا فإنه من الأمور الهامة تحديد الغاية بوضوح تام مع مراعاة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية .

الخطوة الثانية : تتمثل فىْ دراسة البيئة وتيسر دراسة الوسط أو البيئة اختيار المناطق والقطاعات التى تكون الغاية المستهدفة فى الخطوة السابقة رئيسية بالنسبة لها ، كما تيسر هذه الدراسة تحديد فئة السكان التى تعنيهم هذه الغاية أكثر من غيرهم . وفى هذه المرحلة من العمل ينبغى أن نراعى تجنب الإسهاب فى الدراسة أو غموض النتائج أو تأخر وصولها بما يؤدى إلى عدم جدواها أواستخدامها فى عمليات محو الأمية الوظيفى . كذلك يجب – فى هذه المرحلة – الابتعاد عن الآراء الذاتية والانطباعات الشخصية والاتجاهات العامة ، وفى هذا الصدد يفضل

استخدام أسلوب الاستبيان حيث يعتبر أفضل الأساليب فى تلك الحالة التى لا تتوافر فيها البيانات الرسمية أو المعتمدة إحصائيا أو علميا . ويجب أن تراعى دراسة البيئة التعرف على التراكيب (الهياكل) الاجتماعية والاقتصادية التى تحكم تصرفات المشتركين فى البرنامج الوظيفى .

وتهدف دراسة البيئة إلى التعرف على مجالين هما خصائص البيئة العامة ، وخصائص البيئة المحلية . ويتطلب التعرف على هذه الخصائص الحصول على البيانات التالية :

(أ) خصائص البيئة العامة ، وتشمل :

– موقع المنطقة وأثره فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية .

– مساحة المنطقة وتطور المساحة المزروعة واحتمالات تطورها فى المستقبل، وتطور الصناعة واحتمالات تطورها فى المستقبل .

– أهم المعالم الجغرافية المؤثرة على الإنتاج من ناحية السطح والقرب من مصادر المياه والطاقة والقرب من مراكز التسويق والمدن ... الخ .

– المواصلات وأثرها على النواحى الاقتصادية والاجتماعية .

(ب) الخصائص السكانية للبيئة العامة ، وتشمل :

– تطور إعداد السكان ، وتطور اعداد القرى والتجمعات السكانية .

– تقسيم السكان حسب الجنس وفئات السن والعمل والمهارة .

(جـ) الخصائص الاجتماعية للبيئة العامة ، وتشمل :

– المشكلات التى تعانى منها البيئة ، مظاهر عدم التكيف فى البيئة (إن وجدت) ، وعلاقة هذه بالأمية .

– العلاقات الاجتماعية وأثر العادات والتقاليد فى سلوك الأفراد وتطورهم .

(د) الخصائص الاقتصادية للبيئة العامة ، وتشمل :

– الأنشطة الاقتصادية وأنواعها وفئات وعدد العاملين بكل منها .

– طرق الإنتاج الحديثة المستخدمة فى البيئة ، ومدى جدتها بالنسبة للعاملين .

– الاختناقات التى توجد فى مواقع العمل الإنتاجى ذات العلاقة بالأمية .

(هـ) الحالة التعليمية بالبيئة العامة ، وتشمل :

– إعداد الأميين وتقسيمهم حسب الجنس وفئة العمل . . . الخ وإعداد المتعلمين ومستواهم وأعمالهم .

– مراكز محو الأمية (إن وجدت) ، وعدد المنتظمين فيها ، وطرق السير فيها .

– مراكز التدريب المهنى ، ودورها فى إكساب الفلاحين والعمال الطرق والأساليب والاتجاهات الجديدة .

(و) خطة التنمية الشاملة بالبيئة العامة ، وتشمل :

– المعالم الرئيسية لخطة التنمية .

– الأولويات الموضوعة لخطة التنمية ووسائل تنفيذها .

– الاختناقات والصعوبات التى تعترض خطة التنمية ، ومدى اتصالها بمشكلة الأمية .

(ز) خارطة المؤسسات المختلفة بالبيئة العامة :

– المؤسسات الاقتصادية ودورها فى حل مشكلات االبيئة ومدى الاستفادة منها فى البرنامج الوظيفى .

– المؤسسات الاجتماعية ودورها فى حل مشكلات البيئة ومدى الاستفادة منها فى البرنامج الوظيفى .

– المؤسسات الإدارية ومدى الاستفادة منها فى البرنامج الوظيفى .

– المؤسسات التعليمية للصغار والكبار ، ومدى ارتباطها بمشكلات البيئة ومدى الاستفادة منها فى البرنامج الوظيفى .

– مؤسسات التدريب المهنى ، ومدى ارتباطها بالبيئة ومدى الاستفادة منها فى البرنامج الوظيفى .

– المؤسسات الصحية والنسائية والسياسية . . . الخ ودور كل منها فى حل مشكلات البيئة ، ومدى الاستفادة منها فى البرنامج الوظيفى .

طرق الحصول على بيانات البيئة العامة :

– الاطلاع على البيانات والوثائق والتقارير الرسمية عن المنطقة ، وكذلك على البحوث والمؤلفات والمستخلصات التى تتوفر عنها .

– مناقشة المسئولين عن التخطيط للتنمية فى المنطقة .

– زيارة المؤسسات الرئيسية الموجودة فى المنطقة ومناقشة المسئولين عنها .

– مناقشة الفنيين فى المجالات المختلفة .

– إجراء الاستبيانات والمقابلات المقننة . . . الخ .

٢ – خصائص البيئة المحلية (موقع العمل) :

وتجرى الدراسة فيها على نمط دراسة البيئة العامة للحصول على الخصائص الجغرافية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية ، وعلى بيان المؤسسات ودورها وإمكانية الاستفادة منها ، وعلى مظاهر وتنفيذ خطة التنمية فى الموقع . على أن يراعى فى هذا الجانب مدى الارتباط أو الاختلاف بين مشكلات البيئة المحلية ، والمشكلات التى أظهرتها دراسة البيئة العامة ، ومدى إحساس الأفراد فى موقع العمل بالمشكلات التى تعترض خطة التنمية ، وذلك فى إطار العلاقة المتكاملة بين البيئة المحلية والبيئة العامة .

طرق الحصول على بيانات موقع العمل :

بالإضافة إلى الطرق التى سبق ذكرها فى البيئة العامة ، وخاصة البيانات والتقارير والإحصاءات الرسمية يمكن اتباع الطرق التالية فى موقع العمل للحصول على البيانات اللازمة :

– مقابلة بعض الأفراد العاملين فى البيئة المحلية .

– مقابلة المسئولين عن توجيه مختلف أنواع الأنشطة فى البيئة المحلية .

– الملاحظة المباشرة للأفراد فى مواقع العمل ومناقشتهم .

– إجراء الاستبيانات .

الخطوة الثالثة . . هى تحديد المشكلات :

والمقصود بالمشكلة هنا أية مجموعة مترابطة من المسائل التى يؤدى حلها –

نظريا وتطبيقيا وعمليا دون تفرقة بين ذلك – إلى تكامل ما يقدمه المتدربون من إسهامات تؤدى إلى تحقيق الغاية التى يستهدفها البرنامج . وفى هذا الصدد تحدد المشكلة على ضوء تأثرها بكل من الغايات (التى تم تحديدها فى الخطوة الأولى) وظروف البيئة (التى تم تحديدها فى الخطوة الثانية) . وكذلك ينبغى أن تراعى العمليات التالية عند تحديد تلك المشكلات .

– تحليل الأوضاع والظروف اللازمة لتحقيق الغايات .

– التعرف على الأوضاع والظروف غير المتاحة أو غير الكافية فى الوقت الراهن .

– تحديد الوسائل الفنية المناسبة لعلاج نواحى القصور والنقص .

من ناحية أخرى ينبغى أن يشارك فى تحديد تلك المشكلات المسئولون فى البيئة العامة وموقع العمل ، وأن يشاركوا أيضا فى اقتراح الحلول اللازمة لها . وفى هذا الصدد ، تجدر الإشارة إلى أنه من المسائل التى تثرى تحليل تلك المشكلات أن يتم تحليلها على ضوء أبعادها الاجتماعية والثقافية ومراعاة مدى وعى المشتركين فى البرنامج بالصعوبات أو نواحى القصور التى تعترض إنجاز الغاية المستهدفة .

وفى هذا الصدد بينت النتائج المبدئية لتقويم البرنامج التجريبى العالمى لمحو الأمية أنه :

– كلما ازداد تركيز محتوى التعليم على مشكلات يصادفها العمال فعلا فى أنشطتهم الإنتاجية زادت كفاءة برامج محو الأمية الوظيفى .

– كلما راعى محتوى التعليم ومواده البيئة الثقافية للعمال ، وكلما قدمت هذه المواد والمحتويات بلغتهم الأصلية أو بلغة قريبة من لغتهم زادت كفاءة محو الأمية الوظيفى .

المرحلة الثانية – مرحلة تحديد الأهداف :

الخطوة الرابعة : تتمثل فى تحديد أهداف برنامج التعليم الوظيفى على ضوء نتائج الدراسة التى تم إنجازها فى المرحلة السابقة والتعرف على المشكلات التى تعترض التنمية فى مجال العمل . ومن الطبيعى أن تتيح هذه الدراسات معلومات عن :

– حجم الأمية فى البيئة بوجه عام وفى موقع العمل بوجه خاص .

– المشكلات والاختناقات التى تعترض تنمية البيئة وأثرها فى موقع العمل ، وعلاقاتها بمشكلة الأمية .

– الإمكانيات المتاحة سواء من ناحية الأماكن أم الأفراد أم الأدوات ... الخ والتى يمكن الاستفادة منها فى برنامج التعليم الوظيفى .

ومن ثم يمكن دراسة المشكلات التى أمكن التوصل إليها وترتيبها حسب أهميتها من حيث ارتباطها بالتنمية بغرض تحديد هدف البرنامج الوظيفى ، وفى هذا المجال يمكن الاسترشاد بالأسس التالية :

١ – أن تكون المشكلات وثيقة الصلة بالمشروع الإنمائى ، ومتعلقة بموضوعات حيوية بالنسبة له ، وأن تؤدى معالجة هذه المشكلات إلى التغلب على العقبات الأساسية التى تعترض الأهداف الرئيسية .

٢ – أن تكون هذه المشكلات مما يمكن معالجته عن طريق برنامج التعليم الوظيفى .

٣ – أن تكون من المشكلات التى يبدو أنها تعترض الإنتاج فى الوقت الحالى والتى تتطلب حلولا عاجلة فى هذا الوقت من العام .

٤ – أن تكون من المشكلات التى تعود معالجتها بالفائدة على الدارسين خاصة وعلى المشروع الإنمائى بوجه عام .

وعلى هذا الأساس يمكن تحديد **الأهداف التعليمية الكيفية** متمثلة فى الكفاءات والقدرات المقصود نقلها إلى المشتركين فى البرنامج بغية تحقيق الغايات التى يستهدفها البرنامج .

وتشتق هذه الأهداف الكيفية من المشكلات التى تتحدد سلفا ، مع مراعاة :

١ – ما هى الحلول المحتملة للمشكلات التى قد يتطرق إليها البرنامج ، وما هى مجموعة المعارف النظرية والقدرات العملية الضرورية لاختيار وتطبيق الحلول التى تتمشى مع احتياجات المشتركين فى البرنامج ؟

٢ – ما هى التدابير والطرق والترتيبات التى يجب أن تنسق بها هذه العناصر فى عملية التعليم ؟

وكثيرا ما تتعرض ترجمة أية مشكلة فنية ما إلى أهداف تعليمية لخطر احتمال شمولها على بعض المعلومات المحدودة مما يؤدى إلى تقديم بضعة نتف

متناثرة من المعارف دون وجود ترابط داخلى بينها . لذلك من المهم غرس المعرفة المكتسبة فى سياق منظم يفضى إلى معرفة نظرية أكثر .

من ناحية أخرى تتضمن هذه المرحلة – تحديد الأهداف الكمية المتمثلة فى عدد الأميين الذين يكفى استيعابهم فى البرنامج وأسس اختيارهم ، وذلك على أساس ارتباط نوعهم وثقافتهم بالأهداف الكيفية التى يسعى البرنامج إلى تحقيقها .

المرحلة الثالثة – مرحلة وضع البرنامج التنفيذى :

بعد الانتهاء من تحديد الأهداف يبدأ العمل فى دراسة العمليات المختلفة التى يستلزمها العمل التنفيذى وترتيبها زمنيا ، وتحديد المدة اللازمة لكل عملية والإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لوضعها موضع التنفيذ والخطوات والإجراءات اللازمة لتحقيق سير العمل .

ومن الواضح أن هناك عمليات يتوقف البدء فيها على الانتهاء من عمليات أخرى كما أن هناك عمليات يمكن أن تتم فى وقت واحد مع توزيع المسئوليات على العاملين فى المشروع فى تكامل وتعاون دون أن يؤدى ذلك إلى الفردية أو ضياع المسئولية أو تشتيت الجهود أو إلى وجود فاقد بشرى أو مادى .

وفى هذا الصدد تتمثل **الخطوة الخامسة** فى تخطيط البرنامج الوظيفى وتنفيذه، فى اختيار المشتركين على أساس ثلاثة مبادئ :

(أ) مراعاة اختيار المشتركين حسب جماعات متجانسة بدرجة كافية سواء من الفلاحين أو العمال أو ربات البيوت أو الحرفيين اليدويين وبصفة عامة من المعنيين مباشرة بالغاية التى يستهدف البرنامج تحقيقها .

(ب) أن يتحقق فى هذا التجانس طبيعة ومستوى المعرفة السابقة والوضع الاجتماعى والاقتصادى والسن والنوع (ذكر أو أنثى) ، وأنواع الاهتمامات المختلفة . . .الخ .

(جـ) التأكد من تعاون البيئة فى اختيار المشتركين وتحقيق استمرار دافعيتهم من خلال لجان محو الأمية والتنظيمات السياسية والشعبية .

الخطوة السادسة : هى حشد المعلمين اللازمين لتنفيذ البرنامج ، ويراعى فى عمليات الحشد معيارين هامين :

(أ) المعيار التربوى : بمعنى إعطاء الأولوية للمدرسين المؤهلين المحترفين (مثال ذلك مدرس المرحلة الابتدائية أو الإعدادية) ، مع تدريبهم المسبق قبل العمل .

(ب) المعيار الوظيفى : الذى يتحقق من خلال الاستعانة بذوى الكفاءة الفنية (مثل موظفى الشركات أو المؤسسات أو العاملين فى مجالات الإرشاد الزراعى أو صحة الأمومة والطفولة أو تنمية البيئة أو معلمى المدارس الفنية) .

وقد بينت النتائج الأولية لتقويم البرنامج التجريبى العالمى لمحو الأمية أن المعلمين الذين يمارسون نفس النشاط الذى يمارسه المتدربون يحققون نتائج أفضل من تلك التى يحققها المدرسون المحترفون الذين يمارسون أنشطة مختلفة عن أنشطة الدارسين أو أولئك الذين تكون مراكزهم الاجتماعية والاقتصادية مختلفة عن مراكز الدارسين .

كما أثبتت نفس النتائج أن فعالية برامج محو الأمية الوظيفى تتوقف على درجة التفاعل بين الدارسين والمعلمين .

الخطوة السابعة – هى بناء المنهج التعليمى :

وتتضمن هذه المرحلة عدة عمليات هامة مثل :

١ – إعداد مذكرة فنية تبين الممارسات الحالية فى المهنة وأوجه الخطأ فيها والأسباب التى يبرر الأفراد بها ممارستهم لها ، والممارسات الصحيحة المطلوبة وبيان أهميتها ولماذا يجب استخدامها ؟

٢ – إعداد مذكرة تربوية تبين أوجه النشاط التعليمية المختلفة التى تحقق الممارسات المطلوبة . وهنا يجب أن يراعى وجود قدر من التوافق بين موعد تنفيذ البرنامج والمواسم المختلفة للنشاط المهنى وخاصة فى البيئات الزراعية .

الخطوة الثامنة – هى تدريب المعلمين وإعادة تدريبهم :

والغرض من هذا التدريب هو استكمال نواحى النقص فى مهارات المعلمين اللازمة لتحقيق أهداف البرنامج التعليمى وغاياته . وتتراوح الفترة الزمنية للتدريب حسب نوعية المعلمين المشاركين فى تنفيذ البرنامج فقد تستغرق فترة تتراوح بين خمسة أيام أو شهرين وفقا لاختلاف المشروعات ، كما قد يتراوح

أسلوب التدريب ما بين التدريب المركز المباشر أو المتقطع أو التدريب بالمراسلة . وفى كثير من الأحيان تكون الفترات الزمنية المخصصة للتدريب مكثفة فى فترتها الأولى (يوما أو يوما ونصف كل أسبوع) . وتكون هذه الفترات التدريبية فرصة متاحة لتبادل الأفكار والمعلومات والخبرات . ومن الممكن تخصيص فريق متخصص متفرق من المتدربين وظيفته التدريب المبدئى للمعلمين وإعادة تدريبهم وتبين نتائج التقويم المبدئى للبرنامج التجريبى العالمى لمحو الأمية أن التدريب المبدئى القصير والمركز والذى تتلوه فترات زمنية دورية لإعادة التدريب أكثر نجاحا فى تدريب المعلمين من أسلوب التدريب المبدئى الطويل الذى لا يتلوه إعادة تدريب .

كما تبين نفس النتائج أنه كلما كان تدريب المعلمين مؤسسا على ممارسة ومعالجة المواد التعليمية ونظرياتها وقواعد تطبيقها ، ازدادت كفاءة التدريب .

الخطوة التاسعة - تتمثل فى إنتاج المادة التعليمية وطبعها :

ويحسن أن يصحب هذه المادة التعليمية أدلة للمعلم يستخدمها خلال عملية التعليم ، وقد تكون هذه الأدلة إرشادات تربوية وتعليمية أو بطاقات أونصوص إذاعية أو أشرطة تسجيل .

أما المادة التعليمية التى تعد للدارسين فقد توجه إليهم كفرادى فى شكل كتب للقراءة والحساب وتمرينات وتوجيهات فنية ، أو كجماعات فى شكل ملصقات ورسوم بيانية وأشرطة وشرائح مصورة وأشرطة مسجلة .

وفى هذا الصدد يجب أن يراعى اشتقاق المادة التعليمية من بيئة الدارسين ومن اللغة السائدة بينهم ، مع ربطها بقدر الإمكان بالمجالات الفنية والمهنية والاهتمامات الخاصة لمجموعات الدارسين المختلفة ، وبحيث يحقق إكسابهم مهارات الاتصال من خلال المعارف والمهارات المرتبطة بنموهم المهنى أو نمو مجالات الاهتمامات الخاصة . كذلك يرتبط بإنتاج المادة التعليمية إعداد الوسائل التعليمية اللازمة لهذه المادة مع مراعاة الشروط العامة المعروفة عن إنتاج هذه الوسائل واستخدامها .

المرحلة الرابعة - مرحلة تنفيذ البرنامج :

الخطوة العاشرة :تتمثل فى البدء فى تنفيذ البرنامج حسب الخطة الموضوعة له ، مع مراعاة المرونة بحيث يمكن التعديل فى هذا البرنامج على ضوء ماتكشف عنه عمليات التقويم والمتابعة .

المرحلة الخامسة – مرحلة التقويم :

الخطوة الحادية عشرة : تتمثل فى تقويم البرنامج الموضوع . وتعتبر عمليات التقويم جزءا لا يتجزأ من خطة العمل ، ولذا ينبغى أن يشتمل التخطيط لبرامج التعليم الوظيفى على عمليات تقويمية لجميع عناصر البرنامج من مواد تعليمية وأدوات وتجهيزات وطرق ، كما يشمل التقويم أيضا القائمين بالتعليم والتدريب والتوجيه والإشراف فى البرنامج بالإضافة إلى تقويم آثار البرنامج على الدارسين .

والمعيار الأساسى لتقويم أى برنامج فى التعليم الوظيفى يجب أن يكون متعلقا بمدى إسهام هذا البرنامج فى خطة التنمية ، والقدر الذى يقدمه فى حل المشكلات والاختناقات التى تعترض مشروعات التنمية .

ويستخدم فى هذا التقويم أدوات متنوعة من استمارات ملاحظة واستمارات استطلاع رأى ومقاييس لاتجاهات واختبارات للقراءة والكتابة والحساب ومقاييس للأداء المهنى ....الخ . على أن يراعى فى هذه الأدوات مناسبتها لأهداف البرنامج ونوع الأنشطة وخصائص الدارسين وأن تكون موضوعية بقدر الإمكان .

وفى ضوء العرض السابق لمفهوم التعليم الوظيفى والأسس العامة لتصميم برامجه والمراحل التخطيطية الرئيسية لتصميم تلك البرامج تبدو ضرورة إعطاء بعض الأمثلة التطبيقية والتى تنتمى لبيئات مختلفة من المجتمع المصرى لنوضح الارتباط الوثيق بين الاحتياجات البيئية والتنموية وبين استجابة برامج التعليم الوظيفى لتلبية تلك الاحتياجات وتتضح تلك الأمثلة فى :–

١ – مشروع محو الأمية فى قرية منشية عبد الله بمحافظة الفيوم كإحدى البيئات الريفية .

٢ – مشروع محو الأمية بين الصيادين بمحافظة الاسكندرية كإحدى البيئات الساحلية .

٣ – مشروع محو الأمية بمنطقة الحوامدية بمحافظة الجيزة كإحدى البيئات شبه الحضرية .

١ – مشروع محو الأمية فى قرية منشية عبد الله بمحافظة الفيوم كإحدى البيئات الريفية : –

تمثل الهدف من المشروع الذى أعدته المحافظة فيما يأتى :

١ - الهدف كما حددته إدارة متابعة تعليم الكبار :

بناء على البيانات الواردة فى الملف الذى أعدته إدارة متابعة تعليم الكبار ومحو الأمية المنبثقة من مجلس تعليم الكبار بمحافظة الفيوم ، وكما اتضح من المناقشات التى جرت خلال فترة الزيارة ، يتمثل هدف الخطة التى اقترحتها المحافظة فيما يلى :

« القيام بحملة شاملة مركزة لمحو الأمية فى إحدى قرى المحافظة من خلال خطة للتنمية الشاملة » .

٢ - مقترحات بشأن تطوير الهدف :

لقد بينت نتائج الاجتماعات واللقاءات التى تمت خلال فترة الزيارة والاطلاع على بعض المحاضر الأخيرة لمجلس تعليم الكبار فى المحافظة أن هناك نية صادقة وعزم أكيد على بذل جهود جادة لمحو الأمية فى محافظة الفيوم .

كما بينت دراسة الوثائق المقدمة من إدارة متابعة تعليم الكبار ومحو الأمية بالمحافظة عن القرية - وكذا زيارة القرية عدة زيارات ميدانية - أن عدد سكان القرية يبلغ ٥٦٢٢ نسمة عدد الذكور منهم ٢٨٧٤ بنسبة ٥١,١٪ من مجموع السكان وعدد الإناث ٢٧٤٨ بنسبة ٤٨,٩٪ من مجموع السكان . كما أن جملة عدد الأميين ٢٤٧٧ أمى وأمية نسبتهم إلى جملة السكان ٤٤٪، بينما نسبة عدد الأميين الذكور ٨٩٥٪ أمى نسبتهم إلي عدد السكان الذكور ٣١,١٪ وعدد الأميات الإناث ١٥٨٢ نسبتهن إلى السكان الإناث ٥٧٥,٦٪ .

ونسبة الأميين الذكور إلى جملة عدد الأميين بالقرية ٣٦,١٪ بينما نسبة الأميات إلى جملة عدد الأميين ٦٣,٩٪ .

هذا وقد لوحظ أن عدد السكان وعدد الأميين غير موزعين حسب فئات السن العمرية .

كذلك لوحظ أن قرية منشية عبد الله لا تمثل إلا وحدة عمرانية صغيرة بالنسبة إلى محافظة الفيوم كما تمثل امتداد جغرافيا طبيعيا لمدينة الفيوم فى محورها الشمالى ، إذ تبعد عن حدودها الادارية حوالى ثلاثة كيلو مترات ، وأن بناء جامعة الفيوم بالقرب منها سوف يؤدى بها فى المستقبل القريب إلى أن تكون جزءا من مدينة الفيوم ذاتها .

فى ضوء هذه المعطيات يقترح أن يكون هدف المشروع الذى تعتزم محافظة الفيوم القيام به هو :

« بدء وتنفيذ حملة مركزة لمحو أمية جميع الأميين فى محافظة الفيوم فى إطار التنمية الشاملة لها وخلال فترة زمنية محددة ، يقترح لها ثمان سنوات ، تبدأ بحملة محو الأمية فى قرية منشية عبد الله ابتداء من ٧ / ١ / ١٩٧٨ ، وتنتهى فى العام ٨٤ / ١٩٨٥ بالقضاء على الأمية فى كل المحافظة .

على أن تكون الجهود التى تجرى حاليا فى مشروع الحملة المركزة فى قرية منشية عبد الله جهودا تجريبية لبدء العمل على مستوى المحافظة ، وبحيث تنتقل أساليب العمل التى تثبت نجاحها فى قرية منشية عبد الله إلى سائر القرى والمواقع فى محافظة الفيوم ، وفى تعاقب زمنى .

ومن ثم يكون الهدف النهائى للمشروع القضاء على الأمية فى المحافظة بأسرها ، وتكون الجهود المبذولة فى القرية سبلا ووسائل لتنفيذ الهدف النهائى من المشروع .

هذا وقد تبين من الدراسة المبدئية أن إمكانية تحقيق هذا الهدف متوافرة على نطاق المحافظة ، وأن العوامل المساهمة فى تحقيق الهدف متاحة فى المحافظة وتتمثل فى : القرار السياسى والإدارى ، العناصر البشرية القيادية والتنفيذية ، إمكانيات التمويل الرسمى والتطوعى ، امكانيات التنظيم وتحريك الموارد . ويمكن إتاحتها وتحريكها صوب تحقيق الهدف من خلال مجلس تعليم الكبار بالمحافظة ، برئاسة السيد المحافظ .

ويمكن فى حالة الموافقة على هذا الاقتراح تنظيم الخطة الشاملة لمحو الأمية على نطاق المحافظة فى الفترة المستهدفة وذلك من خلال أجهزة المحافظة ذاتها . ويتناول هذا التقرير المشروع على مستوى القرية فقط .

تنفيذ المشروع على مستوى القرية :

١ - الأوضاع القائمة فى القرية :

بينت دراسة البيانات المبدئية التى أتاحتها إدارة متابعة تعليم الكبار بالمحافظة عن الأوضاع القائمة فى القرية والاجتماعات التى عقدت والمقابلات ، والزيادات الميدانية ما يأتى :

(أ) أن نسبة الأمية بالقرية إلى جملة السكان تبلغ ٤٤٪ وهى بالنسبة للإناث أعلى منها بالنسبة للذكور (الإناث ٥٨٪ والذكور ٣١٪) . وقد اشتقت هذه البيانات من الإحصاء السكانى لعام ١٩٧٦ ، ولكن ينقصها توزيع السكان والأميين حسب الفئات العمرية .

(ب) بالنسبة لإجمالى عدد الأميين فى القرية والذى يبلغ ٢٤٧٧ أميا وأمية،نسبة الذكور بينهم ٣٦٪ ونسبة الإناث ٦٤٪ . وهذا يعنى أن الجهود التى توجه إلى الإناث ينبغى أن تكون ضعف الجهود الموجهة إلى الذكور تقريبا ، مع مايصاحب ذلك من قيود مفروضة على تعليم الأميات فى القرية ، والمتمثلة فى طبيعة تعليم المرأة بصفة عامة وفى القصور الموجود فى هيئات التعليم اللازمة للعمل مع النساء وتوفير أماكن تعليمية لهن وكذا فى توفير ظروف التعليم المناسبة لهن سواء من حيث الوقت أو الخدمات المصاحبة لهن مثل إنشاء دور للحضانة أو مشاغل للفتيات الخ .

(جـ) يوجد بالقرية مدرسة ابتدائية تعمل فترتين يوميا وعدد فصول الفترتين ١٦ فصلا ، وتضم حاليا ٦٠٠ تلميذ وتلميذة موزعين على الصفوف التعليمية الستة . والمدرسة لا تستوعب كل الأطفال الذين فى سن الإلزام ، كما أنها لا تستوعب الملزمين فى فئة السن ٦ إلى ٨ سنوات ، وقد كان عدد الأطفال فى فئة السن ٧ — $\frac{1}{2}$ ٥ سنة وفى فترة الزيارة ٢٧٠ طفلا [١] ، يستبعد منهم من تم قيده فى السنوات السابقة والمتوفين.وقد بلغ جملة العدد الخاضع لسن الإلزام ٢٠٠طفل تقريبا، يحتاجون إلى أربعة فصول بمعدل ٥٠تلميذا فى الفصل أو خمسة فصول بمعدل ٤٠تلميذا فى الفصل حتى يمكن تحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ فى القرية وبما يمكن من سد منابع الأمية فى القرية كخطوة أولى نحو ضمان عدم تدفق أعداد جديدة إلى الأمية فى السنوات القادمة .

وقد بينت زيارة المدرسة أنه يمكن بإجراء بعض التعديلات الداخلية فى توزيع حجرات الدراسة والمرافق الرئيسية بالمدرسة تدبير حجرتين إضافيتين يمكن استغلالهما كفصول لقبول الجدد فى سن الإلزام . ويتطلب هذا تدبير حوالى الألف جنيه لبناء مصلى بحديقة المدرسة وحجرة للاقتصاد المنزلى فى حديقة المدرسة أيضا . وفى حالة تدبير هذه الفصول يقترح أن يستصدر السيد المهندس

محافظ الفيوم قرارا باعتبار قرية منشية عبد الله من القرى التى يسرى فيها قانون الإلزام وتطبيق كافة القواعد المنظمة لتنفيذ هذا القانون .

كذلك لوحظ أن هيئة التدريس بالمدرسة من خارج القرية عدا ثلاثة مدرسين فقط من أبنائها وذلك فى الوقت الذى يوجد فيه عدد من أبناء القرية ممن يعمل بالتدريس فى أماكن أخرى بالمحافظة مما لا يتيح توافر عدد كاف من المدرسين يمكن أن يساهم فى أنشطة محو الأمية خاصة والأنشطة التعليمية والاجتماعية فى القرية عامة ، وقد أعدت القيادات المحلية بالقرية كشفا بأسماء المدرسين والمدرسات من أبناء القرية الذين يعملون فى أماكن أخرى داخل المحافظة تمهيدا لبحث إجراءات نقلهم إلى القرية على أن يكون ذلك مشروطا بعملهم فى فصول محو الأمية ، وقد أبدى السادة المسئولين استعدادا مبدئيا لنقل هؤلاء المدرسين إلى القرية استثناء من القواعد المعمول بها .

كذلك لوحظ أن أثاث مدرسة القرية يحتاج إلى تجديد وإصلاح وإضافة ، خاصة عند بدء العمل فى فصول محو الأمية ، وقد أبدى السيد مدير إدارة متابعة تعليم الكبار والمستشار التعليمى للمحافظة استعدادا لأن يوفر عددا من طلاب التعليم الصناعى قسم النجارة يعملون خلال شهور الصيف لتجهيز المدرسة سواء للتلاميذ أولفصول محو الأمية .

هذا ولم تجر دراسة على مستوى القرية للتعرف على نسبة التسرب والرسوب فيها ، ويمكن من واقع دراسة سابقة – أجريت على مستوى المحافظة – عرضت على مجلس تعليم الكبار بالمحافظة فى اجتماعه بتاريخ ١٩ / ١٠ /١٩٧٧ ، اتضح أن هذه النسبة كبيرة عامة ، ولذا يقترح إجراء دراسة ميدانية (بالاسم) عن التسرب فى المدرسة وتقصى أسباب هذا التسرب . ويمكن تخصيص فريق عمل من طلاب الخدمة العامة لإجراء هذه الدراسة ، ويمكن – علاجا لمشكلة التسرب والرسوب فى القرية – تكوين فصول لتقوية التلاميذ مع تكثيف التوجيه والمتابعة الفنية للمدرسة ضمانا لتجويد العملية التعليمية وحدا لظاهرتى التسرب والرسوب،خاصة أنه لوحظ ارتفاع نسبة الرسوب فى امتحان الشهادة الابتدائية والتى جاوزت ٥٠٪ . وقد كان من وجهة نظر مدير المدرسة إعادة قيد هؤلاء فى الصف السادس ، ولكنه وضمانا لجدية التحاق هؤلاء بالدراسة ، يقترح أن يكون إعادة قيدهم فى فصل من فصول الخدمات .

هذا ويمكن استغلال فصول ومدرسى المدرسة في تنفيذ حملة محو الأمية على مستوى القرية ، حيث من المتوقع أن يكون عدد المدرسين فى المدرسة حوالى٢٢أو ٢٣ مدرسا ومدرسة فى الفترتين ويمكن تخصيص مبنى المدرسة لفصول محو الأمية الذكور ، وفى هذه الحالة يمكن للمدرسة استيعاب عشرة فصول عدد الملتحقين بها حوالى ٢٥٠ أميًّا أى بنسبة حوالى ٣٠٪ من جملة الأميين الذكور بالقرية .

(د) يوجد بالقرية ثلاثة مكاتب لتحفيظ القرآن الكريم طاقتها الاستيعابية (كما يتضح من البيانات المقدمة) ٢١٠ دارس ودارسة ، أما طاقتها الحقيقية كما بينتها الزيارة الميدانية فهى أقل من ذلك .

وقد اتضح من خلال زيارة محافظة الفيوم اتجاه المحافظة إلى الأخذ بمبادرة طيبة، تتمثل فى تطوير عدد من مكاتب تحفيظ القرآن الكريم ، وذلك بإسهام كريم من فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف ، كما اتضح وجود مبادرة من محافظة الفيوم نحو إنشاء معاهد دينية من ذات الفصل الواحد فى المحافظة .

هذا ويقترح أن يسهم السادة محفظى القرآن الكريم فى أنشطة محو الأمية بالقرية بحيث يقود كل منهم مجموعة من مجموعات محو الأمية بين الذكور ، ويمكن فى هذه الحالة تنظيم هاتين المجموعتين فى مسجد القرية قدرتهما الاستيعابية حوالى ٣٠ دارسا .

كما يقترح أن تزود القرية بمدرسة من ذات الفصل الواحد وكذا بمعهد دينى من ذى الفصل الواحد لاستيعاب أبناء القرية فى فئة السن (٨ ـ ١٥)[٢] وبما يمكن من القضاء على الأمية بين أفراد هذه الفئة العمرية ، وبما يتيح لهم فى نفس الوقت استمرار تعليم القادرين منهم فى مراحل تعليمية تالية .

(هـ) يوجد بالقرية نادى للشباب مكون من حجرتين وصالة ، ولكن المبنى ضيق ويحتاج إلى تزويده بمرافق وتجهيزات ، ويضم النادى مجموعة من القيادات الشبابية المتميزة تم عقد اجتماع معهم ومع عدد من قيادات القرية ورجالاتها ألقيت فيه عدة كلمات تمهيدا لبدء عملية محو الأمية فى القرية ، ويتسم شباب القرية بالحماس والرغبة الصادقة فى العمل خاصة بعد تجميع جهودهم وحشدها وتوفير حوافز معنوية ومادية لهم تمكنهم من الانطلاق المتحمس فى مشروع الحملة .

ولكن يلاحظ أن المبنى بوضعه الحالى لا يصلح إلا لاستيعاب مجموعة واحدة من مجموعات الأميين يقترح تخصيصها للنساء ، ويمكن تشغيل المبنى فترتين صباحيتين ومن ثم يمكن استيعاب مجموعتين من النساء يتراوح عددهن حول ٤٠ دارسة كذلك يمكن تشغيل النادى فترة مسائية لمحو أمية الذكور تستوعب ٢٠ دارسا . هذا وقد تفضل السيد مدير إدارة الشباب بالمحافظة بتقديم معونة إلى نادى الشباب خلال الاجتماع مع القيادات الشبابية بهدف تحسين مرافقه وتجهيزاته .

(و) يوجد بالقرية جمعية تعاونية زراعية تشغل مبنى مؤجرا يتكون من حجرتين وصالة مشغولة كلها بمكاتب الموظفين وهى غير صالحة لإنشاء فصول بها .

هذا وقد أبدى مشرف الجمعية التعاونية الزراعية ومعاونيه رغبة صادقة فى تشجيع العمل فى محو الأمية فى القرية سواء من حيث الدعوة والإعلام أو من حيث توفير بعض الحوافز المعنوية للملحقين بفصول محو الأمية ممثلة فى الإعلان عن أن أولوية الانتفاع بالخدمات الإرشادية سوف تكون للمسجلين فى فصول محو الأمية . كما أبدى السيد المشرف الزراعى استعداده للإسهام فى العمل بفصول محو الأمية بتقديم معلومات إرشادية للزراع الملتحقين بالفصول .

(ز) يوجد بالقرية وحدة صحية تشغل مبنى حكوميا نموذجيا ولكنه -للأسف- لا يستغل الاستغلال الأمثل ، فمبنى السكن المخصص للطبيبة والممرضات غير مشغول ، كما أن الوحدة غير معتنى بها ، ويمكن استغلال هذا المبنى النموذجى فى تقديم خدمات متكاملة فى القرية إذا ما تم توفير طبيبة وممرضات مقيمات فى القرية إقامة كاملة ، وإذا ما تم تعيين إحصائية اجتماعية بالوحدة الصحية تعاونها رائدة ريفية أو أكثر ، كما يمكن إضافة بعض الجدران إلى إحدى صالات المبنى يمكن استخدامها كفصل لتعليم النساء ثلاث فترات يوميا طاقتها الاستيعابية ٩٠ دارسة .

(ح) كان بالقرية جمعية لتنمية المجتمع ولكن جهودها توقفت فى السنوات الأخيرة،وقد تم خلال الاجتماعات التى جرت أثناء الزيارة وبمشاركة مدير عام الشئون الاجتماعية والسيد مدير إدارة متابعة تعليم الكبار بالمحافظة والسيد / عبدالفتاح سيد سرور (من أبناء القرية وقياداتها) والسيد / محمد كمال

الدين صادق عضو فريق العمل ، اتخاذ إجراءات إعادة تنشيط جمعية تنمية المجتمع. وقدم السيد مدير عام الشئون الاجتماعية تيسيرات وحوافز إيجابية للغاية إلي القرية متمثلة فى توفير اعتمادات مالية لإنشاء بعض الأنشطة الإنتاجية فى القرية (فى إطار تنمية المجتمع) ، وكذا فى معاونة القرية على تنشيط جمعية تنمية المجتمع ، وفى حالة تنشيط هذه الجمعية واستئجار مبنى لها يمكن أن تستوعب أربعة مجموعات للعمل مع النساء قدرتها الاستيعابية ١٢٠ دارسة ، ويمكن أن تعاون فيها الاخصائية الاجتماعية والرائدات الريفيات . وقد وعد السيد / مدير عام الشئون الاجتماعية بالمحافظة بتوفير هذه الأخصائية الاجتماعية وعلى أن تقدم القرية أسماء بعض من يمكن تشغيلهن كرائدات ريفيات .

(ط) النشاط المهنى الرئيسى للقرية هو زراعة الخضر والنباتات العطرية وخاصة النعناع الذى تقوم عليه بعض الصناعات المنزلية ، كما أن بعض سكان القرية يعملون فى محافظة الفيوم فى بعض أعمال الخدمات بالمصالح الحكومية والمؤسسات ، كما يعمل البعض الآخر فى حرف المعمار مثل صب المزايكو .

٢ - مقترحات الخطة :

فى ضوء البيانات السابق تقديمها عن أوضاع الأمية فى القرية وإمكانيات المؤسسات القائمة فيها ،وطاقتها الاستيعابية ، يوضح الجدول رقم (١) قدرة هذه المؤسسات على استيعاب الاميين والأميات فى السنة الأولى .

ويتضح لنا من هذا الجدول نقص إمكانيات فتح الفصول بالنسبة للإناث رغم زيادة عددهن زيادة كبيرة بالنسبة للذكور ، ويتطلب هذا تكثيف العمل مع الأميين عامة والأميات خاصة من خلال مجموعات حرة غير مقيدة بفصول فى العام الأول ، وذلك من خلال مبادرات مثقفى ومثقفات القرية فى تجميع مجموعات من عشرة أو أكثر يمكن تعليمهم فى أحد المنازل التى تتوسط مجال إقامة هؤلاء الأميين أو الأماكن التى يرون صلاحيتها لذلك .

* * *

جدول رقم (١)

قدرة مؤسسات قرية منشية عبد الله (القائمة والمقترحة)

على استيعاب الأميين فى العام الأول ٧٧ / ١٩٧٨

المؤسسة	ذكور		إناث		الجملة	
	فصول	مستوعبين	فصول	مستوعبين	فصول	مستوعبين
المدرسة الابتدائية	١٠	٢٥٠	٠٠	٠٠	١٠	٢٥٠
المسجد	٢	٣٠	٠٠	٠٠	٢	٣٠
نادى الشباب	١	٢٠	٢	٤٠	٢	٦٠
الوحدة الصحية	٠٠	٠٠	٣	٩٠	٣	٩٠
جمعية تنمية المجتمع	٠٠	٠٠	٤	١٢٠	٤	١٢٠
الجملة	١٣	٣٠٠	٨	٢٥٠	٢٠	٥٥٠
النسبة إلى جملة الأميين	٠٠	٣٣,٥٪	٠٠	١٥,٨٪	٠٠	٢٢,٢٪

هذا ويمكن حسب الظروف الحالية للقرية ، وكما اتضح من مقابلة القيادات الشبابية والطبيعية بالقرية ، توفير حوالى ٢٠ فردا يمكنهم العمل مع هذه المجموعات بالإضافة إلى العدد الذى يمكن أن تقدمه مديرية الشئون الاجتماعية من المكلفين بالخدمة العامة ، ومع افتراض أن عدد هؤلاء المكلفين بالخدمة العامة قد يصل إلى عشرة أفراد ، فإن جملة من يمكنهم العمل بنظام المجموعات يتراوح حول ٣٠ فردا ، ويمكن لكل عضو من هؤلاء العمل على مجموعتين يوميا أى يمكنه العمل مع ٢٠ فردا ، ويتيح بالتالى إمكانية محو أمية ٦٠٠ أمى ٢٠٠ منهم من الذكور و ٤٠٠ من الإناث وهذا يتيح بالتالى تخصيص المدرسة فى العام التالى ٧٨ / ١٩٧٩ للعمل مع النساء فى شكل فصول ناتج من إمكانية محو أمية عدد كبير من الذكور فى السنة الأولى . ويبين الجدول رقم (٢) التصور المقترح للعمل فى شكل فصول ومجموعات .

جدول رقم (٢)
جملة المتوقع استيعابهم فى السنة الأولى ٧٧ / ١٩٧٨ فى فصول ومجموعات محو الأمية

		ذكور	إناث	جملة
جملة الأميين فى بدء السنة		٨٩٥	١٥٨٢	٢٤٧٧
فصول :	عدد	٣٠٠	٢٥٠	٥٥٠
	نسبة٪	٣٣,٥٪	١٥,٨٪	٢٢,٢٪
مجموعات :	عدد	٢٠٠	٤٠٠	٦٠٠
	نسبة٪	٢٢,٣٪	٢٥,٣٪	٢٤,٢٪
الجملة :	عدد	٥٠٠	٦٥٠	١١٥٠
	نسبة٪	٥٥,٩٪	٤١,١٪	٤٦,٤٪

وبتطبيق هذا الأسلوب يمكن استيعاب حوالى ٥٦٪ من الذكور و٤١,١٪ من الإناث فى السنة الأولى بجملة تبلغ حوالى ٤٦٪ من جملة الأميين فى القرية .

هذا وإذا اعتبرنا أن بذل جهود أكبر فى ميدان تجويد العملية التعليمية فى فصول محو الأمية سوف يؤدى إلى تخفيض نسبة الرسوب إلى حوالى ٢٠٪ بالنسبة للذكور و٣٠٪ بالنسبة للإناث فانه يمكن محو أمية حوالى ٤٠٠ من الذكور فى السنة الأولى بنسبة ٤٤,٧٪ من جملة الأميين الذكور وحوالى ٤٥٥ من الإناث بنسبة ٢٨,٨٪ من جملة الأميات الإناث بمجموع يصل إلى حوالى ٨٥٥ ونسبة تصل إلى حوالى ٣٤,٥٪ من جملة الأميين بالقرية .

ويبين الجدول رقم (٣) الخطة المقترحة للعمل فى العام الثانى ٧٨ / ١٩٧٩ ، مع ملاحظة أنه قد تم تخصيص المدرسة بالكامل لمحو أمية السيدات .

جدول رقم (٣)

التصور المقترح لخطة العام الثانى ٧٨ / ١٩٧٩

	ذكـــور		إنـــاث		الجملة	
عدد الأميين المتوقع في بدء العام	فصول	عدد ٤٩٥	فصول	عدد ١١٢٧	فصول	عدد ١٦٢٢
المدرسة الابتدائية	٠٠	٠٠	١٠	٢٥٠	١٠	٢٥٠
المسجد	٢	٣٠	٠٠	٠٠	٢	٣٠
نادى الشباب	١	٢٠	٢	٤٠	٣	٦٠
الوحدة الصحية	٠٠	٠٠	٣	٩٠	٣	٩٠
جمعية تنمية المجتمع	٠٠	٠٠	٤	١٢٠	٤	١٢٠
جملة الفصول	٣	٥٠	١٩	٥٠٠	٢٢	٥٥٠
المجموعات	٠٠	٢٠٠	٠٠	٤٠٠	٠٠	٦٠٠
الجملة	٠٠	٢٥٠	٠٠	٩٠٠	٠٠	١١٥٠
نسبة المستوعبين إلى رصيد الأمية	٠٠	٥٠,٥٪	٠٠	٧٩,٩٪	٠٠	٧١٪

وبتطبيق نفس المعدلات السابقة للرسوب فإنه من المتوقع محو أمية ٢٠٠ من الذكور و ٦٣٠ من الإناث بمجموع يصل إلى ٨٣٠ أميًا وأمية فى نهاية العام الثانى ونسبة تصل إلى ٥١,١٪ من رصيد الأمية فى بدء العام . ويمثل الجدول رقم (٤) التصور المقترح لخطة العام الثالث (٧٩ / ١٩٨٠) .

جدول رقم (٤)

التصور المقترح لخطة العام الثالث (٧٩ / ١٩٨٠)

	ذكـور		إناث		الجملة	
	فصول	عدد	فصول	عدد	فصول	عدد
عدد الأميين المتوقع						
فى بدء العام	٠٠	٢٩٥	٠٠	٤٩٧	٠٠	٧٩٢
المدرسة الابتدائية	١٠	٢٥٠	٠٠	٠٠	١٠	٢٥٠
المسجد	٢	٣٠	٠٠	٠٠	٢	٣٠
نادى الشباب	٠٠	٠٠	٢	٤٠	٢	٤٠
الوحدة الصحية	٠٠	٠٠	٣	٩٠	٣	٩٠
جمعية تنمية المجتمع	٠٠	٠٠	٤	١٢٠	٤	١٢٠
جملة الفصول	٢٢	٢٨٠	٩	٢٥٠	٢١	٥٣٠
المجموعات	٠٠	٢٠	٠٠	٢٥٠	٠٠	٢٧٠
الجملة	٠٠	٣٠٠	٠٠	٥٠٠	٠٠	٨٠٠
نسبة المستوعبين إلى						
رصيد الأمية	٠٠	١٠٠٪	٠٠	١٠٠٪	٠٠	١٠٠٪

هذا ويمكن تصفية الجيوب المتبقية من الرسوب فى العام الثالث خلال بعض الجهود التى تبذل فى العام الرابع والتى سوف تتطلب إنشاء خمسة فصول أومجموعات .

٣ – الأولويات :

تتحدد أولوية العمل مع فئات السن المختلفة حسب ما يتضح من نتائج الحصر والمسح الميدانى ، وتحدد الأولوية حسب ما يراه مجلس تعليم الكبار بالمحافظة آخذا فى اعتباره :

(أ) أن العمل مع فئة السن أقل من ثمان سنوات سوف يتم من خلال فصول التعليم النظامى بالمدرسة الابتدائية مع تطبيق الاستيعاب الكامل للملزمين.

(ب) أن العمل مع فئة السن ٨ – ١٥ سوف يتاح من خلال المعهد الدينى ذى الفصل الواحد والمدرسة الابتدائية ذات الفصل الواحد .

(جـ) أن العمل مع فئة السن ١٥ – ٣٤ سنة ، سوف يحقق طفرة كبيرة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى القرية إذ أن هذه الفئة تمثل عصب الإنتاج .

(د) أن العمل مع فئة السن ٣٥ – ٤٥ سنة يعوقه انشغال أفراد هذه الفئة بأسرها ذات الحجم الكبير نسبيا واشتغالها بأعمال تستغرق وقتا كبيرا يوميا .

(هـ) أن العمل مع فئة السن ٤٥ سنة فأكثر يواجه عادة عدة مشكلات ناتجة من التكيف فى المواقف التعليمية مع معلمين أكبر سنا .

٤ – تجويد العملية التعليمية :

يتطلب العمل فى حملة مكثفة لمحو الأمية العناية بمستويات التدريس والتوجيه الفنى والعمليات المصاحبة ضمانا لزيادة إنتاجية العملية التعليمية وللحد من الجهد الضائع فى نسب عالية من التسرب أو الرسوب . ويتطلب هذا بالتالى تخصيص عدد كاف من الموجهين الفنيين لتوجيه المدرسين ومتابعة أعمالهم وتوفير قدر كاف من الحوافز للمعلمين والمتعلمين حفزا لهم على مواصلة التعليم والتعلم بجدية وفاعلية هذا وقد تم تشكيل فريق عمل منبثق من لجنة العمل بالقرية لاقتراح الحوافز اللازمة .

ورغم هذا فإنه يحتمل أن تظل هناك نسبة للرسوب والتسرب تتراوح حول

٢٠٪ بالنسبة للذكور و٣٠٪ بالنسبة للإناث ، وينبغى مراعاة هذه النسبة فى الترحيل السنوى لعدد الأميين فى سنوات تنفيذ الخطة ، وقد روعيت هذه التصـــورات المقترحة للخطة فى السنوات الثلاث .

٥ - الهيكل التنظيمى للمشروع :

يقترح أن يشكل الهيكل التنظيمى على النحو التالى :

(أ) يشرف مجلس تعليم الكبار بالمحافظة برئاسة السيد المهندس المحافظ على مشروع محو الأمية الشامل فى قرية منشية عبد الله ، كنقطة بدء محو الأمية الشامل فى المحافظة ، ويوجه المجلس جهود وأعمال لجان العمل ويتابع أعمالها . .

(ب) تشرف لجنة المكتب التنفيذى برئاسة السيد سكرتير عام المحافظة على التنفيذ اليومى للمشروع وتتابع أعماله ، وتعرض نتائج الجهود المبذولة على مجلس تعليم الكبار ، وذلك كنقطة بدء لمحو الأمية فى المحافظة ، ويكون مدير إدارة متابعة تعليم الكبار مقررا لهذه اللجنة .

(جـ) تشكل لجنة عمل على مستوى القرية من خمسة أعضاء توزع عليهم مسئوليات الدعوة والإعلام والمتابعة والاتصال وحشد الموارد وتجهيزها . وتكون هذه اللجنة مسئولة أمام لجنة المكتب التنفيذى عن تنفيذ المشروع فى القرية ، وتحدد لهم اجتماعات منظمة وتسجل هذه الاجتماعات والأعمال التى سيقومون بها ، ويشكل كل عضو مسئول من أعضاء هذه اللجنة فريق عمل مساعد له من شباب القرية يساعد على تنفيذ الأعمال الموكلة إليه ، ويعرض نتائج أعماله على لجنة العمل فى القرية .

وقد اتفق على تشكيل هذه اللجنة فى اجتماع يوم الأربعاء ٢٩ / ٦ مع شباب وقيادات القرية كما اتفق على أن تجتمع هذه اللجنة يوم الخميس من كل أسبوع، وعلى أن يتابع أعضاء لجنة المكتب التنفيذى اجتماعاتهم .

ويوضح الشكل رقم (١١) الهيكل التنظيمى للمشروع .

شكل رقم (١١)
الهيكل التنظيمى لمشروع محو الأمية لقرية منشية عبد الله

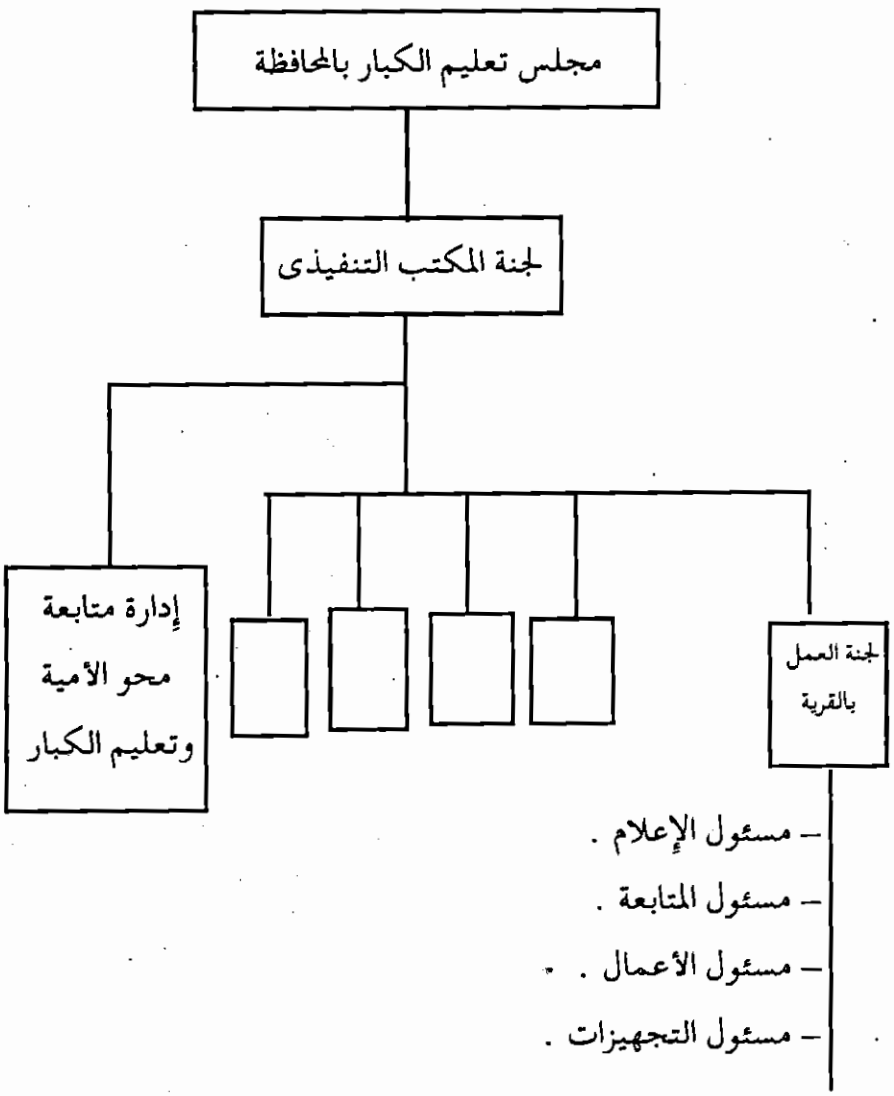

٦ - مرحلة الخطة : ١٩٧٧ / ١٩٨٠ :

تم الاتفاق مع أعضاء فريق العمل بالمحافظة والقرية على أن تكون الفترة المستهدفة لمحو الأمية ثلاث سنوات تبدأ فى أول أكتوبر ١٩٧٧ ، على أن تقسم هذه الفترة إلى المراحل التالية :

- **مرحلة التهيئة والتجهيز** : وتستغرق عاما دراسيا (٧٧ / ١٩٧٨) ، ويتم فيها محو أمية حوالى ٤٥٪ من الذكور و٢٦٪ من الإناث بجملة ٣٤٪ من جملة الأميين فى القرية ، وفى هذه المرحلة توجه الجهود المكثفة إلى الذكور .

- **مرحلة العمل المكثف مع النساء** : وتستغرق عاما دراسيا (٧٨ / ١٩٧٩) ويتم فيها محو أمية ٦٧٪ من الذكور و٦٩٪ من الإناث بجملة ٦٨٪ من الأميين فى القرية ، وفى هذه المرحلة توجه الجهود المكثفة إلى الإناث .

- **مرحلة تصفية جيوب الأمية** : وتستغرق عاما دراسيا (٧٩ / ١٩٨٠) وفى هذه المرحلة يتم محو أمية الأعداد المتبقية من الأميين بالقرية .

جدول رقم (٥)

حجم العمل فى قرية منشية عبد الله ونسب الإنجاز المتوقعة إلى جملة عدد الأميين فى سنة الأساس (٣)

توزيع الأميين سنة الأساس		ذكور (٨٩٥)		إناث (١٥٨٢)		جملة	٢٤٧٧
المراحل		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
المرحلة الأولى	مسجلين	٥٠٠	٥٥,٨	٦٥٠	٤,٨	١١٥٠	٤٦,٤
	ناجحين	٤٠٠	٤٤,٧	٤٤٥	٢٨,٨	٨٥٥	٣٤,٥
المرحلة الثانية	مسجلين	٢٥٠	٨٣,٨	٩٠٠	٩٧,٠	١١٥٠	٩٢.-
	ناجحين	٢٠٠	٦٧,٠	٦٣٠	٦٨,٦	٨٣٠	٦٨،-
المرحلة الثالثة	مسجلين	٣٠٠	١١٧,٣	٥٠٠	١٢٩,٦	٨٠٠	١٢٥,٢
	ناجحين	٢٤٠	٩٤,٠	٣٥٠	٩٠,٠	٥٩٠	٩٢,٠
الجملة ، ناجحين		٨٤٠	٪٩٤	١٤٣٥	٪٩٠	٢٢٧٥	٪٩٢

- مرحلة التقويم :

وتستغرق الجزء المتبقى من عام ١٩٧٠ (يونيو - ديسمبر) وفيها توجه الجهود نحو الراسبين من الأمية فى المرحلة السابقة كما يتم تقويم النتائج النهائية للمشروع .

ويتبين من الجدول رقم (٥) حجم العمل فى المراحل الثلاث .

٧ - متطلبات تنفيذ المشروع :

- إن تنفيذ هذا المشروع يعتبر نقطة انطلاق فى محافظة الفيوم نحو مشروع أكبر وأشمل هو القضاء على الأمية فى المحافظة بأسرها ، والنتائج التى يمكن أن يقدمها تنفيذ مثل هذا المشروع تصلح لأن تكون تجربةتحتذى ليس فى باقى مواقع العمل فى الفيوم فقط ولكن فى باقى محافظات جمهورية مصر العربية وفى أنحاء الوطن العربى .

ويعتبر بدء تنفيذ المشروع فى الفيوم فى أول أكتوبر ١٩٧٧ - بإذن الله تعالى، خطوة هامة تقتضى عدة إجراءات لازمة لدفع العمل ، يتمثل بعضها فيما يلى :

(أ) توفير حملة إعلامية محلية وعلى مستوى المحافظة وعلى مستوى الجمهورية تسهم فيها الإذاعة المحلية بمحافظة الفيوم والصحف والإذاعة والتليفزيون، والعائد المتوقع من مثل هذه الحملة الإعلامية توفير الحماس لدى المعلمين والمتعلمين واعتبار تجربتهم تجربة ريادية تحقق لهم الفخر والاعتزاز بممارسة أعمال هذا المشروع .

(ب) توفير بعض الامكانيات المساعدة على التنفيذ والتى يمكن استثمارها بكفاية فى تنفيذ هذا المشروع وما يليه من مشروعات أخرى لمحو الأمية على مستوى المحافظة ، ومن الإمكانيات اللازمة بصفة مبدئية لتنفيذ هذا المشروع ما يلى :

- وسيلة نقل للمتابعة اليومية للمشروع .

- تكليف بعض القيادات الشعبية وعدد من الموجهين الفنيين والإداريين بالمتابعة اليومية للمشروع تحت إشراف مقرر المكتب التنفيذى ومدير إدارة متابعة تعليم الكبار بالمحافظة .

- توفير قدر من الاعتمادات المالية لصندوق محو الأمية بالقرية على أن يكون

هذا الصندوق نواة لمحو الأمية فى المحافظة بأسرها ويمكن تدبير التمويل اللازم لهذا الصندوق من خلال التبرعات والهبات وبعض الرسوم البسيطة التى تفرض على تقديم بعض الخدمات العامة ، وتخصيص قدر من عائد الجمعيات التعاونية الزراعية ومشروعات التنمية الريفية .

٢- الاحتياجات من التعليم غير النظامى بين الصيادين فى بيئة ساحلية بمحافظة الإسكندرية :

تقع مدينة الإسكندرية شمال غرب مصر ، وهى العاصمة الثانية لجمهورية مصر العربية ، ويبلغ عدد سكانها ٢,٣١٨,٦٥٥ نسمة حسب تعداد عام ١٩٧٦ ، وتبين الإحصاءات أن ٥٦,٩٪ فقط من السكان موطنهم الأصلى محافظة الإسكندرية ، والباقى وافدين إليها من سائر محافظات مصر .

وتتميز بأنها ثانية محافظات مصر من حيث النشاط الاقتصادى الذى تتمثل أهم مجالاته فى التجارة والنقل حيث تمثل الميناء الأول لمصر ، كما أنها تعتبر المركز الصناعى الثانى فى مصر حيث تضم ما يقرب من ٣٠٪ من أنشطة القطاع الصناعى الذى يتوزع بين الصناعات الاستخراجية والتحويلية .

ويمثل العاملون بالصيد حوالى ٣٪ من جملة عدد السكان ويتمركز هؤلاء فى أحياء أساسية مثل « كرموز ، الأنفوشى ، الجمرك ، الميناء » ويتوفر فى المحافظة نشاط زراعى ،إذ ينزرع بها حوالى ٩٠ ألف فدان زراعة حديثة بالخضر والفواكه والزهور . . .الخ ، ويعمل بالزراعة حوالى ٣٪ من مجموع عدد السكان .

وتعتبر المحافظة من المراكز السياحية الهامة وتتوافر بها خدمات صحية متقدمة، كما يطبق بها نظام التأمين الصحى الشامل منذ سنة ١٩٦٤ .

ويتميز النشاط التعليمى بالاسكندرية باكتمال السلم التعليمى بدءا من مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية وحتى التعليم الجامعى ، ويزيد عدد التلاميذ والطلاب عن نصف مليون بالتعليم العام .

وتشرف على التعليم العام وكالة وزارة للتعليم ، كما توجد بها واحدة من أهم الجامعات بالجمهورية ، وهى جامعة الاسكندرية .

وبالإضافة إلى التعليم النظامى العام بالإسكندرية يتوافر مراكز لمحو الأمية

والتابعة لوزارة التربية والتعليم وقد بلغ عددها ٥٤مركزاً فى عام ٧٨/١٩٧٩ لتضم ١٧٠ فصلاً فى حين كان من المعتمد فى خطة الوزارة ٤٠٠ فصل ويشير ذلك إلى أن هناك فرص تعليمية متاحة لم تستثمر وهى بحاجة لبذل المزيد من الجهد للدعوة إلى محو الأمية .

ويشرف على محو الأمية مجلس برئاسة المحافظ ، ويضم مسئولين عن التربية والتعليم وكافة الوزارات والهيئات المعنية بالمشكلة ، وتتولى أجهزة وزارة التربية والتعليم الإشراف الفنى على جميع المراكز .

كما أن هناك جهودا أخرى تتم من خلال الثقافة العمالية ووزارة الشئون الاجتماعية والتنظيم النسائى . . وغيرها .

والخدمة التعليمية فى فصول محو الأمية تقدم مجانا .

وأهم المشكلات التى تواجه جهود محو الأمية بالاسكندرية ظاهرتا الإحجام والتسرب .

وتعتبر محافظة الاسكندرية من المحافظات الرائدة فى مجال النشاط الاجتماعى ، ويرجع ذلك إلى عام ١٨٩٠ حيث أنشئت جمعية العروة الوثقى الخيرية الإسلامية ، ويصل عدد الجمعيات الآن ٦٥٠ جمعية تعمل فى مختلف أوجه النشاط الاجتماعى ، وتمول من خلال التبرعات والإعانات التى تقدمها وزارة الشئون الاجتماعية .

وتشرف وزارة الشئون الاجتماعية على ٦٤ مشغلاً تدريبيا للفتيات ، معظمها تضم فصولا لمحو الأمية ، كما ترعى من خلال مشروع الأسر المنتجة ثلاثة آلاف أسرة .

كما تقوم مديرية الشئون الاجتماعية بتجميع وتدريب وتوزيع الشباب الخاضعين لأحكام قانون الخدمة العامة ، وذلك للعمل فى مجال تنظيم الأسرة ومحو الأمية بشكل أساسى .

● **الملامح العامة لخطة محو الأمية فى بيئة الصيادين :-**

حددت الملامح العامة لخطة محو الأمية فى ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الميدانية ،وقد اتجه العمل من خلال هذه الخطة لوجهتين إحداهما للعمل مع

الأميين من الصيادين والأخرى للعمل مع الأميات من نساء الصيادين وفيما يلى توضيح لتلك الخطة :-

(أ) العمل مع الأميين من الصيادين بمنطقة غيط العنب بحى كرموز :-

اسفرت دراسة البيئة عن مجموعة من النتائج العامة والمرتبطة بـ :-

١ - الموقع والتركيب السكانى :

يقع حى كرموز غرب مدينة الاسكندرية ويعتبر من أقدم أحيائها ويبلغ عدد سكانه ٢٢٣,٧٢٥ ألف نسمة ، تزداد الكثافة السكانية بمنطقة غيط العنب ١٢٠ ألف ، منهـــم ١٠ آلاف صياد ، السمة الغالبة للسكان أنهم نازحون من صعيد مصر ، ومعظمهم يعمل بالصيد ، والنساء ربات بيوت إلا قليلات منهن خرجن للعمل ، ويرتبط الحى بالأحياء الأخرى من خلال شبكة منتظمة من المواصلات .

٢ - الخدمات التعليمية :

تكتفى بالتعليم الابتدائى لعلاقته الشديدة بمشكلة الأمية ، ويضم غيط العنب ثلاثة أقسام تعليمية بها ١١,١٩٢ تلميذا موزعين على ٢٧٦ فصلا .

٣ - الخدمات الاجتماعية :

تتمثل فى تنظيم أسرة ، مشغل للفتيات ، دار حضانة ، فصول محو أمية .

٤ - الخدمات الصحية :

يضم الحى عددا من المستشفيات بالإضافة إلى الجمعيات والمستوصفات الخيرية ، وبه أربعة مكاتب للصحة تخدم الحى .

٥ - النشاط الصناعى :

صناعة الصابون واستخراج الملح ، الشباك ، وقوارب الصيد .

٦ - الأعمال الحرة :

مثل حرف سمكرة السيارات ، اللحام ، الكهرباء ، الحدادة ، تجارة الأسماك .

٧ - الإسكان :

الكثافة السكانية مرتفعة ، وتاتى أزمة الإسكان فى مقدمة مشكلات الحى .

٨ - المشكلات :

انتشار بعض الأمراض بصورة مرتفعة بين الصيادين ، فقد تبين أن ٨٥٪

منهم مصابون بالبلهارسيا ، ٥٣٪ يشكون من الروماتيزم ، ٢٤٪ يشكون من الأنيميا .. وهناك أمراض أخرى مثل الكبد والصدر .

– كما ترتفع نسبة الأمية بينهم .

– عدم الاستقرار .

– النقص فى الخدمات .

– انخفاض المستوى الاجتماعى والثقافى رغم ارتفاع الدخل أحيانا .

وقد فرضت تلك النتائج ظهور بعض الاحتياجات التعليمية لجمهور الصيادين بغيط العنب والتى توصل إليها فريق العمل من دراسة الأحوال المعيشية للصيادين وكذلك من خلال الاستبيان الذى أعد لهذا الغرض ويمكن تلخيص تلك الاحتياجات التعليمية فى :

١ – الحاجة إلى إثراء معلوماتهم الدينية وخاصة ما يتعلق بالعبادات .

٢ – الحاجة إلى تحديث وتطوير مهاراتهم فى مهنة الصيد .

٣ – الحاجة إلى الحفاظ على صحة البيئة مع التركيز على الإنسان فى مواجهة التلوث الذى تشكو منه المنطقة .

وفى ضوء تلك الاحتياجات تم صياغة البرنامج مستهدفا :

١ – إكساب الدارسين المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والحساب حتى مستوى الصف الرابع الايتدائى ، وفق منهج محدد يستجيب للاحتياجات التعليمية للصيادين .

٢ – تزويد الصيادين بمعلومات فى مهنة الصيد والتربية الدينية وفى الصحة .

٣ – صقل مهارات الصيادين وتعديلها فى ضوء التطوير العلمى فى استخدامات أدوات الصيد عن طريق تزويدهم بالمعلومات الفنية الحديثة عن الصيد .

٤ – تعديل وتكوين بعض الاتجاهات السليمة فى مجالات الصيد والدين والصحة .

ويسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية :

١ – الوصول بالدارسين إلى مستوى تعليمى يعادل مستوى الصف الرابع الابتدائى ، وذلك بتمكين الدارسين من قراءة قطعة من صحيفة أو مجلة وفهمها .

٢ – كتابة قطعة إملائية والقدرة على كتابة خطاب والتعبير عن فكرة .

٣ – التعرف على الأعداد وإجراء العمليات الحسابية الأربعة وحل المسائل البسيطة .

وقد أعد الفريق ثلاث وحدات دراسية طبقا للاحتياجات التعليمية للصيادين سالفة الذكر لتشمل الصيد والدين والصحة .

كما حدد الفريق دورتين كل منهما تستغرق ٦ شهور لتنفيذ البرنامج ، على أن تكون الدراسة لمدة ثلاثة أيام فى الأسبوع (السبت – الاثنين – الأربعاء) بواقع ثلاث حصص يوميا .

واهتم المشروع بالعمل مع الأميات من نساء الصيادين بمنطقة غيط العنب بحى كرموز وتصميم برنامج تعليمى وظيفى يشبع احتياجاتهن التعليمية ، فضلا عن إكسابهن معلومات جديدة عن مستلزمات الصيد وحماية البيئة ، بالإضافة إلى تأصيل القيم والعادات الاجتماعية والصحية الجيدة .

وقد تبلورت أهم الاحتياجات التعليمية على النحو التالى :

* تحسين صناعة شباك الصيد طبقا للمواصفات القانونية ضمانا للحفاظ على الثروة السمكية .

* تعديل بعض الاتجاهات السلبية المتعلقة بالنظافة .

* ترشيد الاتجاه نحو تنظيم الأسرة وربط ذلك بمعاناتهن من التكدس ، ومعاناة الدولة من الانفجار السكانى .

* تغيير اتجاه السكان فى التشبث بالبقاء فى غيط العنب رغم معاناتهم من ضيق المساكن وعدم كفايتها ، وذلك لارتباطها فى أذهانهم بمناطق النفوذ فى البحيرة .

* تعريف النساء بالآثار المترتبة على أمراض مهنة الصيد ، كنزلات البرد والنزلات الشعبية وكيفية علاجها والوقاية منها .

* تبصير النساء بأهمية دورهن فى رعاية أسرة يتغيب عائلها لفترات طويلة عن البيت ، مما يلقى على عواتقهن مسئولية الرعاية الواعية للأسرة .

* ترشيد استهلاك الأسرة بما يكفل لها الأمان عند تقاعد رب الأسرة عن العمل .

* تكوين اتجاه جديد نحو النظافة والحفاظ على صحة البيئة .

* إثراء وتصحيح المعلومات الدينية .

* حث النساء على الإسهام فى خدمة البيئة من خلال أنشطة التنظيم النسائى .

* تكوين اتجاه سليم لدى نساء الحى يهدف إلى كيفية الاستفادة من أوقات فراغهن .

* تحقيق رغبات النساء فى اكتساب مهارات التفصيل والخياطة .

وفى ضوء تلك الاحتياجات تحددت الأهداف العامة للبرنامج التعليمى على النحو التالى :

– إكساب الدارسات مهارة القراءة والكتابة والحساب وفق منهج محدد مبنى على احتياج الدارسات وظروف البيئة .

– تزويد الدارسات بمعلومات عن :

غزل شباك الصيد – التفصيل والخياطة – التدبير المنزلى – الثقافة الدينية والصحية .

– تدريب الدارسات على مهارات الغزل والتفصيل والخياطة والتدبير المنزلى .

– تعديل اتجاهاتهن ، وتكوين اتجاهات جديدة فى المجالات الدينية والصحية وتنظيم الأسرة .

وقد استهدف هذا البرنامج الوصول بالدارسات إلى مستوى يعادل مستوى نهاية الصف الرابع الابتدائى وقد اشتمل هذا البرنامج على مجموعة من المقررات المتعلقة بكل من :

– تطوير وتحديث غزل شباك الصيد .

– التفصيل والخياطة .

– التدبير المنزلى .

– الثقافة الدينية .

– الثقافة الصحية .

ويأتى موضوع **غزل شباك الصيد فى المقدمة للأسباب الآتية :**

– السمة الغالبة للبيئة أنها بيئة صيد .

– التعاون بين الصياد وزوجته ، حيث تتولى الزوجة غزل وإصلاح الشباك .

– مساهمة الزوجة فى خفض تكلفة إنتاج شباك الصيد .

وقد بنى المنهج التعليمى على أساس اتخاذ منهج الوحدات الدراسية لما تمتاز به من المرونة وتحقيـــق التكامل فى الخبرات وتقديم مهارات الاتصال بشكل وظيفى .

وقد قسم المنهج إلى خمس وحدات دراسية تحقق للدارسات الأهداف المطلوبة .

(٣) الاحتياجات من التعليم غير النظامى فى بيئة شبه حضرية-محافظة الجيزة « منطقة الحوامدية » :

أجريت هذه الدراسة فى نوفمبر ١٩٧٩ مستهدفة تحديد احتياجات مجتمع تمتزج فيه الزراعة بالصناعة ويتحول تدريجيا إلى حالة حضرية ، من التربية غير النظامية .

وقد سارت هذه الدراسة وفق الخطوط العامة التى سبق الإشارة إليها فى الفصل السابع ، وحسب دليل لتوصيف البيئة العامة تم إعداده خصيصا لهذه الدراسة .

كذلك تضمنت مسحا للمشروعات القائمة فى مجال التعليم غير النظامى فى منطقة الحوامدية ، وفق دليل آخر تم وضعه خصيصا لتوصيف مشروعات التعليم غير النظامى .

وسوف نقدم فيما يلى كلا من دليل توصيف البيئة العامة ودليل توصيف مشروعات التعليم غير النظامى ، ثم نقدم تطبيقا لكل منهما فى منطقة الحوامدية (باختصار) .

* * *

دليل توصيف الظروف البيئية
(الاقتصادية والاجتماعية)
لأغراض مشروعات التعليم غير النظامى

الظروف البيئية
(الاقتصادية والاجتماعية)

١ - خصائص البيئة العامة :

١ / ١ موقع المنطقة وأثره فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسكانية .

١ / ٢ خصائص التجمع العمرانى .

٢ - البنية السكانية :

٢ / ١ عدد السكان :

٢ / ١ / ١ حسب النوع .

٢ / ١ / ٢ حسب الفئات العمرية .

٢ / ١ / ٣ حسب التوزيع الجغرافى .

٢ / ١ / ٤ حسب الحالة التعليمية .

٢ / ١ / ٥ حسب الحالة الاقتصادية .

٢ / ٢ نسب الإعالة .

٢ / ٣ نسب البطالة .

٢ / ٤ معدلات المواليد .

٢ / ٥ معدلات الوفيات .

٢ / ٦ معدلات الوفيات بين الأطفال .

٢ / ٧ الهجرة من وإلى المنطقة .

٢ / ٨ القوى العاملة .

٢ / ٨ / ١ حسب الدخل .

٢ / ٨ / ٢ حسب المهن .

٢ / ٨ / ٣ حسب التعليم .

٢ / ٨ / ٤ حسب مستوى المهارة .

٢ / ٨ / ٥ حسب النشاط الاقتصادى .

٣ - الأوضاع الاقتصادية :

٣ / ١ الدخل المتولد من النشاطات الاقتصادية الرئيسية .

٣ / ٢ مظاهر النشاط الاقتصادى الرئيسية فى المنطقة .

٣ / ٣ الخطط الاقتصادية الخاصة بالمنطقة ، ومدى ملاءمتها لحاجات المنطقة، سواء على مستوى الدولة ، من واقع احتياجات اقتصادية فى المنطقة .

٣ / ٤ تطور المساحة المزروعة ، واحتمالات تطورها فى المستقبل .

٣ / ٥ تطور الصناعة ، واحتمالات تطورها فى المستقبل .

٣ / ٦ أنواع الحرف الصغيرة ، وإمكانيات تطورها .

٤ - الأوضاع التعليمية :

٤ / ١ عدد ونسب المقيدين في مراحل التعليم المختلفة.

٤ / ١ / ١ حسب السن .

٤ / ١ / ٢ حسب النوع .

٤ / ٢ مشكلات التسرب والإحجام والانقطاع عن التعليم .

٤ / ٣ عدد ونسب الأميين .

٤ / ٤ عدد المدارس ونوعيتها .

٤ / ٥ عدد المدرسين ، ونوعيتهم .

٤ / ٦ حصر بأنشطة التعليم غير النظامى ، أهداف التعليم غير النظامى .

٤ / ٧ خطط التعليم الخاصة بالمنطقة .

٥ - الأوضاع الاقتصادية :

- الأفكار والمعتقدات حول بعض القضايا الاجتماعية .
- المشكلات الاجتماعية التى قد تعانى منها البيئة .
- العلاقات الاجتماعية أو العادات ، ودورها فى ممارسة الأفراد أدوارهم الاجتماعية فى المنطقة .

٦ - المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة :

٦ / ١ مجال النشاط (اقتصادى - اجتماعى) .

٦ / ٢ نوع النشاط .

٦ / ٣ العلاقات المتبادلة .

دليل توصيف
مشروع تعليم غير نظامى

أولا - التعريف بالمشروع :

١ / ١ اسم المشروع .

١ / ٢ موقع المشروع .

١ / ٣ الهدف المباشر للمشروع .

١ / ٢ / ١ الهدف النوعى .

١ / ٣ / ٢ الهدف الكمى .

١ / ٤ مخرجات المشروع « تحدد كميا ونوعيا ، بشريا ، وماديا » .

١ / ٥ تاريخ المشروع .

- مشروع جديد .
- مشروع قائم من قبل - تاريخ إنشائه .

١ / ٦ علاقات المشروع بالمشروعات الأخرى .

١ / ٦ / ١ علاقات المشروع بمشروعات أخرى فى المنطقة .

١ / ٦ / ٢ علاقات المشروع بمشروعات أخرى خارج المنطقة .

١ / ٧ طبيعة المشروع .

- مستمر .
- مؤقت .
- متكرر .

ثانيا - الفئات المستفيدة من المشروع :

« الفئات المستهدفة »

٢ / ١ الخصائص العمرية .

- فئات السن المستهدفة .

٢ / ٢ خصائص النوع .

– ذكور .

– إناث .

– ذكور وإناث .

٢ / ٣ الخصائص التعليمية .

– أميون .

– يقرأون ويكتبون .

– غير ذلك « يحدد » .

٢ / ٤ الخصائص الأدائية (المهارية) « يحدد مجال المهارة » .

– غير مهرة .

– نصف مهرة .

– مهرة .

٢ / ٥ الخصائص الاقتصادية .

٢ / ٦ الخصائص الاجتماعية .

٢ / ٧ خصائص أخرى « تحدد حسب مجالات أو نواحى خاصة يتطلبها المشروع – مثل : التوطين ، نتيجة الهجرة . .الخ » .

ومدى التجانس في الفئات المستهدفة .

ثالثا – الإجراءات التخطيطية :

٣ / ١ الحاجة إلى المشروع .

٣ / ١ / ١ حاجات تعليمية « محو أمية ، تعليم المرأة ، مواصلة تعليم . . .الخ » .

٣ / ١ / ٢ حاجات اقتصادية .

– تدريب على مهارات اقتصادية جديدة .

- تحسين مهارات إنتاجية قائمة .
- علاج مشكلات إنتاج ، قد ترجع إلى الأمية أو نقص التعليم أو التدريب .
- علاج مشكلات تكيف العمل مع طبيعة العمل الجديد .
- علاج مشكلات أمن صناعى .
- علاج مشكلات العلاقات الإنتاجية بين العمال والمشرفين والإدارة .

٣ / ١ / ٣ حاجات اجتماعية .

- اتجاهات اجتماعية جديدة مرغوبة « تحديد » .
- تثقيف وتوعية صحية .
- تثقيف اجتماعى حول قضايا معينة « تحديد » .

٣ / ١ / ٤ حاجات تعليمية / اقتصادية .

٣ / ١ / ٥ حاجات تعليمية / اقتصادية / اجتماعية .

٣ / ٢ مصدر اقتراح المشروع .

- هيئة رسمية .
- هيئة شعبية .

٣ / ٣ موقع المشروع فى سلم الأولويات (محليا / إقليميا / قوميا) .

٣ / ٤ خط اتخاذ القرار حول إنشاء المشروع « تحدد الخطوات التى يمر بها المشروع منذ اقتراحه حتى صدور القرار بشأن البدء فى تنفيذه » .

٣ / ٤ / ١ على المستوى المحلى (رسمى / شعبى) .

٣ / ٤ / ٢ على المستوى الإقليمى (رسمى / شعبى) .

٣ / ٤ / ٣ على المستوى القومى (رسمى / شعبى) .

٣ / ٤ / ٤ المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرار .

٣ / ٥ تخطيط المشروع (الصلاحية الفنية) :

٣ / ٥ / ١ تحديد الهدف ووضوحه .

٣ / ٥ / ٢ تخصيص المواد « مالية / بشرية » .

٣ / ٥ / ٣ تنظيم الإجراءات التنفيذية .

٣ / ٥ / ٤ تنظيم الخطوات التمويلية .

– إجراءات تمويل المشروع .

– الاتصال بمصادر التمويل .

٣ / ٥ / ٥ مراعاة الحاجات الحالية .

٣ / ٥ / ٦ مراعاة الحاجات المستقبلية .

٣ / ٥ / ٧ تكامل المشروع (مع المشروعات الأخرى / مع البيئة / مع خطة التنمية المحلية / مع خطة التنمية القومية) .

٣ / ٦ العائد المتوقع :

٣ / ٦ / ١ العائد الاجتماعى .

٣ / ٦ / ٢ العائد الاقتصادى .

٣ / ٦ / ٣ العائد المباشر .

٣ / ٦ / ٤ العائد بعيد المدى .

٣ / ٦ / ٥ الوفورات الخارجية للمشروع .

٣ / ٧ السجلات التخطيطية .

رابعا – الإجراءات التنفيذية :

٤ / ١ الهيئة المسئولة عن التنفيذ .

٤ / ١ / ١ الهيئة الإشرافية :

– متفرغة .

– غير متفرغة .

٤ / ١ / ٢ الهيئة التنفيذية :

– متفرغون .

– غير متفرغين .

– مصادر الاستعانة بهم .

٤ / ٢ تمويل المشروع :

٤ / ٢ / ١ الميزانية التقديرية للمشروع .

– النفقات الرأسمالية .

– النفقات الجارية .

٤ / ٢ / ٢ مصادر التمويل .

– رسمية .

– شعبية .

– مشتركة (رسمية / شعبية) .

٤ / ٢ / ٣ إجراءات تنظيم التمويل ومصادر استمراره :

– هل هناك اختناقات فى التمويل ؟

٤ / ٣ الإجراءات اللازمة لبدء المشروع :

٤ / ٣ / ١ تحديد المكان .

– التكامل مع العمل .

٤ / ٣ / ٢ المدربين .

– عدد المدربين .

– كيفية الحصول عليهم .

* وقت كامل .

* بعض الوقت .

– المعيار التربوى .

– المعيار الفنى .

– تدريب المدربين وإعادة تدريبهم .

٤ / ٣ / ٣ الأدوات والتجهيزات والخامات والمعينات التعليمية .

– أنواعها .

– مصادرها .

– تدفقها .

٤ / ٣ / ٤ المادة التعليمية .

– التربوية .

– الفنية .

– إعداد المذكرات .

* التربوية .

* الفنية .

٤ / ٣ / ٥ المتدربون وأسلوب اختيارهم .

– عدد المتدربين .

– الطاقة الفعلية .

– أسلوب الاتصال بالمدربين .

– أوقات الدراسة وعلاقتها بالعمل .

– حوافز المتدربين .

٤ / ٣ / ٦ الخريجون .

– الأعداد الممكن تخرجها .

– الأعداد التى يتم تخرجها .

– معدلات الرسوب .

– معدلات التسرب .

٤ / ٣ / ٧ الإعلام والدعوة :

– التجهيز لتنفيذ المشروع .

– التوعية بالمشروع .

٤ / ٣ / ٨ خطة الدراسة اليومية والأسبوعية .

– تنظيمها .

– متابعتها .

٤ / ٣ / ٩ سياسة التدريب :

– عدد الأفواج .

– مدة تدريب كل فوج .

– إمكانية قبول أفواج متداخلة أو متتالية .

٤ / ٤ مراحل تنفيذ المشروع :

٤ / ٤ / ١ البرنامج الزمنى للتنفيذ .

٤ / ٤ / ٢ التنفيذ الفعلى .

٤ / ٥ المؤسسات المعاونة فى التنفيذ :

٤ / ٥ / ١ المؤسسات الرسمية (نوعيتها) .

ومجالات اسهامها .

٤ / ٥ / ٢ المؤسسات الشعبية (نوعيتها) .

ومجالات إسهامها .

٤ / ٦ المتابعة :

٤ / ٦ / ١ مسئولية المتابعة :

– رسمية .

– شعبية .

– مشتركة .

٤ / ٦ / ٢ أسلوب المتابعة :

– يومى .

– أسبوعى .

– عرضى .

٤ / ٦ / ٣ تنظيم المتابعة .

٤ / ٦ / ٤ سجلات المتابعة .

سادسا – التقويم :

٦ / ١ أهداف التقويم :

٦ / ٢ مراحل التقويم :

٦ / ٢ / ١ – القبلى .

٦ / ٢ / ٢ – المرحلى .

٦ / ٢ / ٣ – النهائى .

٦ / ٣ وظيفة التقويم :

٦ / ٣ / ١ العلاقة بين التقويم والمتابعة :

– سلطات « مؤسسات » .

– إجراءات .

٦ / ٣ / ٢ العلاقة بين التقويم والتنفيذ :

– سلطات .

– إجراءات .

٦ / ٣ / ٣ العلاقة بين التقويم والتخطيط :

– سلطات .

– إجراءات .

٦ / ٤ هيئات ومؤسسات التقويم :

٦ / ٤ / ١ الهيئات الداخلية .

٦ / ٤ / ٢ الهيئات الخارجية .

٦ / ٥ العائد الاقتصادى والاجتماعى للمشروع :

٦ / ٥ / ١ العائد الاقتصادى المباشر .

٦ / ٥ / ٢ العائد الاجتماعى المباشر .

٦ / ٥ / ٣ العائد الاقتصادى غير المباشر (الوفورات الخارجية) .

٦ / ٥ / ٤ العائد الاجتماعى غير المباشر .

٦ / ٦ متابعة الخريجين :

٦ / ٧ سجلات التقويم .

* * *

(أ) التعريف بمدينة الحوامدية والأوضاع القائمة بها :

تقع منطقة الحوامدية فى النطاق الإدارى لمحافظة الجيزة ، وهى على بعد ٣٠ كيلو مترا جنوب غرب مدينة القاهرة ، وهى تمثل خدمة إدارية تابعة لمحافظة الجيزة. ويديره مجلس محلى شئون المدينة ، وتضم ثلاثة أحياء هى : الحوامدية ، بنى الأمير، عرب الحوامدية ويتبع مدينة الحوامدية قريتين هما : أم خنان ، والشيخ عثمان ، ويدير هاتين القريتين مجلس قروى أم خنان .

وتبلغ المساحة الإجمالية للمنطقة حوالى ١٩ كيلو مترا مربعا، وتقع المدينة على خط السكك الحديدية ، كما يمر بها الطريق الرئيسى ، وتربط هاتان الوسيلتان محافظات الوجه القبلى بمحافظتى الجيزة والقاهرة ، ومن ثم محافظات الوجه البحرى .

وقد تأثرت المنطقة بموقعها الجغرافى اقتصاديا واجتماعيا وسكانيا ، ومن أمثلة ذلك ما يلى :

– تزرع المنطقة بعض ما تحتاج إليه مدينتى القاهرة والجيزة من خضراوات وفواكه ويعتمد هذا النمط المحصولى على الزراعة المكثفة جدا والتى تتطلب أيدى عاملة من بين صغار السن .

– بدأت بعض المصانع فى الاستيطان فى المنطقة لقربها من مناطق الاستهلاك العظمى فى القاهرة والجيزة ولسهولة المواصلات وتوافر سائر مقومات البنية الأساسية . ومن أهم الصناعات القائمة : تكرير السكر ، والتقطير ، العطور ، الكيماويات ، الاسفنج الصناعى ، الصناعات الغذائية ، الحلوى ، الطوب الأحمر . وعدد العمال المنتظمين فى هذه الصناعة حوالى سبعة آلاف ، عمالة دائمة .

– تأثرت المنطقة بتقاليد الحضر ، وتعايشت هذه التقاليد مع نمط الحياة فى الريف . وكثير من تعاملات أهل المنطقة قائمة على أساس الطبائع الحضرية ، كما توجد تعاملات فى ذات الوقت ، قائمة على أساس تقاليد الريف .

ويتسم التجمع العمرانى فى المنطقة بعدم التجانس إذ تتجاور المساكن الشعبية الحديثة المبنية على النمط الحضرى مع المساكن التقليدية المبنية بالطوب اللبن وتظهر هذه الظاهرة بوضوح فى كل من مدينة الحوامدية وضواحيها وقريتى أم خنان والشيخ عثمان ويصل عدد سكان المنطقة وفقاً لتعداد ١٩٧٦ إلى حوالى

٦١,١٢٠ نسمة ويوزع هذا العدد على مدينة الحوامدية بنسبة ٧٨,٧٪ وقرية أم خنان بنسبة ١٥,٦٪ وقرية الشيخ عثمان بنسبة ٥,٧٪ وتصل الزيادة الطبيعية فى السكان حسب سجلات مكتب الصحة فى سنة ١٩٧٧ إلى حوالى ٢٠٢٦ نسمة كما تبين سجلات المواليد والوفيات بمكتب الصحة أن النسبة إلى كل ١٠٠٠ من السكان هى ٤٣,٧٧ مواليد ، ١٣,٦٩ وفيات وذلك حسب متوسط سنوات ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ وترتفع هذه النسبة عن مثيلاتها على مستوى الجمهورية ويتراوح متوسط حجم الأسرة حول ٥ أفراد للأسرة الوافدة كما يتبين من نتائج التعداد أن نسبة السكان أقل من ١٢ سنة حوالى ٣٣٪ من جملة السكان ونسبة من تزايد أعمارهم عن ٦٥ سنة حوالى ٣٪ .

ويمكن توزيع السكان فى منطقة الحوامدية حسب الحالة التعليمية على النحو المبين فى الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١) المستوي التعليمي للسكان من ١٠ سنوات فأكثر
حسب النتائج الأولية لتعداد ١٩٧٦

البيان	مدينة الحوامدية		أم خنان		الشيخ عثمان		الجملة (ذكور–إناث)	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
	عدد ٪	عدد ٪	عدد ٪	عدد ٪	عدد ٪	عدد ٪	عدد ٪	عدد ٪
يقرأ ويكتب	٨٥٦٩ ٢٣,٢	٣٨٤٢ ١٠,٤	٢٢٤٩ ٣٠,٥	٤٦٥ ٦,٣	٧١٠ ٢٨,٣	١٧٩ ٦,٩	١١٥٤٨ ٢٤,٦	٤٤٨٦ ٩,٦
تعليم متوسط	٤٣٣٥ ١١,٧	١٧٢٩ ٤,٦	٣١٨ ٤,٣	٢٩ ٠,٥٣	٢٣٥ ٩,١	١٣ ٠,٥	١٤٨٨٨ ١٠,٤	١٧٨١ ٣,٨
تعليم عال	٥١٩ ١,٤	١٤٥ ٠,٤	٤٥ ٠,٦	٢ ٠,٠٣	٤ ٠,٢		٥٦٨ ١,٠٢	١٤٧ ١,٣
جملة المتعلمين	١٣٤٢٢ ٣٦,٣	٥٧١٦ ١٥,٤	٢٦١٢ ٣٥,٤	٥٠٦ ٦,٨٦	٩٦٩ ٣٧,٥	١٩٢ ٧,٤	١٧٠٠٤ ٣٦,٢	٦٤١٤ ١٣,٧
الأميون	٦٣٥٣ ١٧,٢	١١٥١٢ ٣١,١	١٦٠٥ ٢١,٨	٢٦٥٠ ٣٥,٩٤	٤٣٨ ١٧,٠	٩٨٤ ٣٨,١	٨٣٩٦ ١٧,٩	١٥١٤٦ ٣٢,٢
جملة ذكور وإناث	١٩٧٧٦ ٥٣,٥	١٧٢٢٨ ٤٦,٥	٤٢١٧ ٥٧,٣	٣١٥٦ ٤٢,٨	١٤٠٧ ٥٤,٥	١١٧٦ ٤٥,٥	٢٥٤٠ ٥٤,١	٢١٥٦ ٤٥,٩
الجملة العامة	٣٧٠٠٤ ١٠٠		٧٣٧٣ ١٠٠		٢٥٨٣ ١٠٠		٤٦٩٦٠ ١٠٠	

الجملة العامة يقرأ ويكتب = ١٦٠٣٤ تعليم متوسط = ٦٦٦٩ تعليم عال = ٧١٥ جملة المتعلمين = ٢٣٤١٨ الأميون = ٢٣٥٤٢

٪٣٤,٢ ٪١٤,٢ ٪١,٥ ٪٤٩,٩ ٪٥٠,١

يلاحظ أن عدد السكان فى سن عشر سنوات فأكثر يبلغ ٤٦٩٦٠ نسمة من جملة السكان وعددهم = ٦١١١٩

ويلاحظ من هذا الجدول أن نسبة الأمية أقل من نظيرتها بالنسبة لمجموع سكان الجمهورية (٥٠,١٪) لمنطقة الحوامدية مقابل ٥٦,٦٪ بالنسبة لجملة سكان الجمهورية . ولكن نسبة الحاصلين على التعليم العالى تنخفض عن مثيلتها بالنسبة لمجموع سكان الجمهورية . إذ تبلغ هذه النسبة ١,٥٪ بالنسبة لمنطقة الحوامدية بينما تبلغ ٢,٢٠٪ على مستوى الجمهورية .

وتبلغ نسبة السكان ذوى النشاط الاقتصادى إلى جملة السكان ٥١,١٪ للذكور ، ١٥,٣٪ للإناث ، ٣٣,٩٪ لجملة السكان الأمر الذى يوضح انخفاض نسبة السكان ذوى النشاط الاقتصادى إلى جملة السكان والتى تنخفض بين الإناث عنها بين الذكور ومع افتراض أن السكان ذوى النشاط الاقتصادى يعملون جميعاً فإن نسبة الإعالة تبلغ ١ :٣ وترتبط هذه النسبة بانخفاض عدد الإناث ذوى النشاط الاقتصادى .وتبين سجلات القوى العاملة وجود مظاهر النشاط الاقتصادى الرئيسية الثلاثة (الصناعة – الزراعة – الخدمات) إلا أن النشاط الاقتصادى الغالب فى المنطقة هو النشاط الصناعى نظراً لوجود عدد من المصانع فى المنطقة ويرتبط بهذه المصانع عدد من الحرف .

أما فيما يتعلق بالإنتاج الزراعى فيتضح فى زراعة الخضر والفاكهة والنباتات الطبية وبعض الزراعات التقليدية كما تنتشر بالمنطقة زراعة النخيل والذى تقوم عليه بعض الصناعات الحرفية وقد ظهرت فى هذه المنطقة بعض المخططات لتطوير الضناعات القائمة وبصفة خاصة صناعة تكرير السكر وما يتفرع عنها من صناعات مثل التقطير والعطور والكيماويات والمذيبات العطرية ، كما ظهرت بعض المشروعات فى إطار التنمية الزراعية مثل التوسع فى الميكنة الزراعية وتطوير مشروعات الرى والصرف ومن أهمها :

١ – تطوير الزراعة فى المنطقة :

تقدر المساحة المزروعة بحوالى ٣٩٧٠ فدانا ، وقد أنشئت سنة ١٩٦٩ جمعية زراعية بهدف تطوير أساليب الزراعة ونشر الوعى الزراعى بين المواطنين والاستفادة الجماعية من الآلات الحديثة والقيام بالخدمات التى يعجز المزارع عن القيام بها بمفرده وكذا تقديم القروض المالية والبذور والأسمدة والكيماويات والمبيدات الحشرية . وقد أنشأت الدولة بنكا بالقرية يقوم بجميع الأعمال المصرفية مع المزارع .

وقد وضح من خلال اللقاءات مع الأهالى رغبتهم فى زيادة مهاراتهم من حيث القدرة على التعامل مع الجرارات بجميع أنواعها والحفارات والعزاقات والبذارات وآلات التسوية والحصاد والدراس والاستفادة من البذور المنتقاة .

٢ - تطوير المشروعات الصناعية :

بالإضافة إلى تطوير الصناعات القائمة حاليا هناك بعض مشروعات لإنشاء ثلاجات تخزين ومصنع للثلج ومشروع لتعبئة البلح ومشروعات حرفية لصيانة السيارات .

٣ - النشاط الحرفى فى المنطقة :

توجد عدة صناعات حرفية صغيرة تستخدم خامات البيئة أساسيًّا ، منها : صناعة الكرينة ويقوم على إنتاجها خمسة مصانع ، وصناعة الأقفاص للتعبئة ، وصناعة الأحبال وأدوات النظافة ، وصناعة تجفيف وتعبئة البلح ، وكلها قائمة على أشجار النخيل . كذلك توجد بعض صناعات حرفية لمواد البناء منها صناعة البلاط وتقوم بها ٥٢ ورشة وصناعة الطوب ، وحرف النجارة والحدادة وصيانة السيارات واصلاحها .

(ب) الاحتياجات التعليمية للمنطقة فى ضوء الواقع التعليمى وبرامج التنمية : -

يبين تحليل البيانات السكانية والتعليمية فى سنوات ٧٦ ، ٧٧ ، ١٩٧٨ ، أن نسبة المقيدين فى التعليم الابتدائى سنة ١٩٧٨/٧٧ تتراوح حول ٧٥,٥٪ ، وهى بالنسبة للذكور أعلى منها بالنسبة للإناث ، إذ تبلغ هذه النسبة ٨٥,١٪ للذكور . و٦٤,٦٪ للإناث ، كما أن النسبة تختلف أيضا بالنسبة للتعليم الإعدادى والتعليم الثانوى ، وتزداد الفروق بين الذكور والإناث كلما ارتفع المستوى التعليمى .

فبالنسبة للتعليم الإعدادى ، تبلغ نسبة الملتحقين من الذكور إلى فئة السن المقابلة ٧٤,٢٪ بينما تنخفض هذه النسبة إلى ٤٧,٠٪ للإناث . وفى التعليم الثانوى وما فى مستواه نسبة الذكور المسجلين بالمدارس إلى فئة السن المقابلة هو ٨٣,٥٪ ، بينما بالنسبة للإناث تنخفض هذه النسبة إلى ٣٥,٨٪ ويلاحظ من تحليل البيانات السكانية والتعليمية سنة ١٩٧٨/٧٧ ، أن عدد الملحقين بالتعليم

الابتدائى يبلغ ٧٢٣٢ تلميذا وتلميذة من الذين كان يجب عليهم أن يلتحقوا بهذه المرحلة وعددهم ٩٥٨٥ طفلا وطفلة . ومن ثم فإن حوالى ٢٣٥٣ طفلاوطفلة لم يتح لهم الالتحاق بالتعليم الابتدائى . ومن المقدر أن نسبة التسرب بين صفوف المرحلة تبلغ حوالى ٢٠٪ وأن عدد الإناث الملتحقات بالمراحل التعليمية المختلفة يبلغ نصف عدد البنين ، ولاسيما فى المرحلتين الإعدادية والثانوية وما فى مستواهما نظرا لتاثر المنطقة ببعض التقاليد التى لا تبدى تحمساً لمتابعة الفتيات التعليم فيما بعد المرحلة الابتدائية .

ويتضح من ذلك أن المستوى التعليمى للسكان بالمنطقة منخفض بصفة عامة، وعدد الأميين ١٧,٨٦٥ منهم ٦٣٥٣ ذكور و١١,٥١٢ إناث ، ونسبة الأمية حوالى ٤٨,٥٪ بالنسبة للسكان سن عشر سنوات فأكثر .

(جـ) مشروعات خطة محو الأمية فى مدينة الحوامدية :

وفى ضوء الاحتياجات التعليم لمدينة الحوامدية والتى سبق الإشارة إليها تم توفير عدد من المشروعات لمحو الأمية فى المدينة ومن هذه المشروعات :

– مشروع الأسر المنتجة ويتبع شركة السكر .

– مشروع التكوين المهنى للفتيات غير المتعلمات سن ١٤ – ١٨ سنة ويتبع شركة السكر .

– مشروع التدريب المهنى للصبية الصغار من أبناء العاملين بشركة السكر ، ويتبع شركة السكر .

ومن الملاحظ أن هذه المشروعات جميعا لا تستوعب إلا عددا قليلا من الأميين لا يكاد يتجاوز ٥٪ من مجموعهم .

ثانيا : نماذج من برامج التعليم غير النظامى (الواقع والمستقبل) :

توجد فى المجتمع المصرى ، وبصفة خاصة فى ريفه – عدة حاجات ملحة تتطلب الأخذ بنظام للتعليم غير النظامى مرتبطا بالعمل ، تكون له مكانته فى استراتيجية التطوير التربوى فى مصر ، ويأخذ الأولوية فى التخطيط لها وتنفيذ برامجها ، وبما يحقق الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لتنمية المجتمع المصرى .

(أ) الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لتنمية المجتمع المصرى :-

تنبع الحاجة إلى التعليم غير النظامى لتلبية مجموعة من المطالب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتى يمكن أن توجد على النحو التالي : -

يشهد المجتمع المصرى حاليا حركة تغير اقتصادى كبيرة ، ناجمة عن مجموعة من العوامل يتمثل أهمها فيما يلى :

- الزيادة السكانية الكبيرة مع ثبات الرقعة الزراعية إذ تبين التعدادات التى أجريت فى مصر خلال العقود السابقة ، أن عدد سكان مصر زاد خلال خمسين سنة تقريبا من ١٤,٢١٨,٠٠ نسمة فى تعداد سنة ١٩٢٧ إلى ٣٨,٢٢٨,٠٠٠ نسمة فى تعداد سنة ١٩٧٦ ، وقارب الآن ٦٥ مليون نسمة ، فى نفس الفترة (تقريبا) لم تزد المساحة المزروعة إلاحوالى مليون ونصف مليون فدان فقط . مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد بالفدان من ٠,٣٩ إلى أقل من ٠,٢٠ فدان .

ومعنى هذا أن الفدان الواحد من الأرض الزراعية كان يقوم بأود شخصين منذ سبعين عاما فأصبح يقوم بأود خمسة أشخاص حاليا ، ومن علامات الضغط السكانى على الأرض الزراعية فى الريف المصرى تفتت الملكية الزراعية ، ذلك أن حوالى ٧٠٪ من مجموع الملاك تقل ملكياتهم عن فدان واحد بمتوسط يقل عن عشرة قراريط للمالك الواحد . وتعتبر هذه الملكية القزمية هى النمط السائد لحيازة الأراضى فى الريف المصرى .

- زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة فقد ترتب على الضغط السكانى على الأراضى الزراعية فى الريف المصرى حدوث بطالة باشكالها المختلفة من بطالة كاملة إلى بطالة موسمية إلى بطالة مقنعة ، الأمر الذى ترتب عليه تدفق المهاجرين من الريف إلى المدن الكبرى آملين فى فرص أوسع للعمل والرزق - وإن كانت فرص العمل فى المدن لم تعد أوسع منها فى الريف ، مما أدى إلى معاناة جانب من سكان المدن-أيضا - من البطالة .

وتبين الدراسة أن حوالى ٩٠٪ من المهاجرين إلى القاهرة يقع فى فئات العمر المنتجة بين ٢٠ سنة وأقل من ٦٥ سنة ، وأن نسبة الأمية بين قوة العمل المهاجرة إلى القاهرة تبلغ ٤٠٪ ويمكن إرجاع ذلك إلى أن معظم المهاجرين إلى القاهرة جاءوا من الريف حيث ترتفع نسبة الأمية . كما تبين هذه الدراسة ارتفاع نسبة المستخدمين

بالأجر ونسبة المتعطلين ، مما يدل على أن نسبة غير قليلة منهم كانوا بلا عمل فى المناطق التى جاءوا منها وفشلوا فى الحصول على فرصة عمل فى المنطقة التى هاجروا إليها .

– الزيادة التدريجية فى أعداد المتعلمين المتخرجين من المستويين الأول والثانى ، مع نقص فرص العمل المتاحة لخريجى هذه المستويات من التعليم النظامى . وقد نتجت هذه الزيادة عن التوسع التدريجى فى التعليم الابتدائى .

وتبين خرائط التدفق بين مراحل التعليم بعضها بعضا أن أعدادا كبيرة تترك التعليم لتلتحق بسوق العمل دون أن تتزود بالمهارات الكافية اللازمة لحسن الأداء والانتاج فى ميدان العمل . فقد بينت دراسة أجرتها إحدى لجان تطوير التعليم فى تتبع فوج تعليمى من ١٠٠٠ طفل فى الصف الأول الابتدائى (حسب متوسط سنوات ٧٧ – ١٩٧٨ / ٧٩ – ١٩٨٠) أنه يصل إلى الصف السادس منهم ٥٥٧ ينجح منهم فى شهادة إتمام الدراسة الابتدائية ٤٥٨ وهؤلاء ينجح منهم فى شهادة الإعدادية ٢٥٢ ، ويتخرج فى نهاية المرحلة الثانوية بأنواعها منهم ١٣٤ طالبا . والفروق كلها تخرج إلى الحياة العامة أو سوق العمل بأشكاله المختلفة .

وقد أدى هذا كله إلى وجود أعداد من هؤلاء الخريجين أو المتسربين دون عمل أو يمارسون أعمالا لا تتفق وإعدادهم للتعليم العام . وقد دفع هذا وزارة التعليم إلى بدء تطبيق نظام التعليم الأساسى يضم المرحلتين الابتدائية والإعدادية مع محاولة ربط التعليم بالعمل المنتج .

– كهربة الريف المصرى والشروع فى إدخال بعض الصناعات الخفيفة فى بعض مواقعه . وتتبنى الدولة خطة لتعميم كهربة الريف ، وقد أدى هذا إلى ظهور بعض المهن الحديثة فى القرية المصرية وتعلقه بالإصلاحات الكهربائية وصيانة الأجهزة والآلات الكهربائية . وقد اكتسب الكثير ممن يعملون فى مثل هذه المهن مهاراتهم بالخبرة العملية فى ورش المدينة ، وما زالت كثير من القرى تعانى من نقص فى هذه الفئة من العمالة ، وما يرتبط بها من عمالة مساعدة .

– تطوير الزراعة وتحديثها ، سواء باستخدام أساليب التوسع الرأسى ، وذلك من خلال وضع مخططات لتحسين التقاوى ومقاومة الآفات وتحسين أساليب الرى والصرف والانتظام فى دورة زراعية ، واستخدام الميكنة الزراعية . كما يتم ذلك من

خلال أساليب التوسع الأفقى باستصلاح أراضى زراعية جديدة تضاف إلى الرقعة الزراعية الحالية ، ويستهدف ذلك كله تحقيق استفادة قصوى من مصادر الإنتاج الزراعى والارتفاع بغلة الفدان .

وهذه المطالب كلها لها مضامينها التعليمية وبصفة خاصة فى ميدان تعليم الكبار ، إذ أنها تمارس ضغطا عليه وتزيد من الحاجة إليه بدءا من برامج محو الأمية إلى التدريب المهنى بمراحله ونوعياته ومستوياته المتعددة . ومن الممكن أن تسهم مثل هذه البرامج فى علاج مشكلة الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية ، وكذا فى تزويد المنتهين من التعليم الابتدائى والإعدادى بمهارات منتجة يتطلبها سوق العمل . ومن الممكن أن تسهم برامج الإرشاد الزراعى فى تحسين إنتاجية الأرض الزراعية .

(ب) المطالب الاجتماعية :

شهد المجتمع المصرى فى الحقبة الأخيرة تغيرات اجتماعية كبيرة ناتجة عن التطور الاقتصادى فى المنطقة والتغيرات السياسية والمؤثرات الثقافية الناتجة عن التوسع فى حركة التعليم العام ، وانفتاح المجتمع المصرى على الثقافات والاقتصاديات العالمية . وقد تناولت هذه التغيرات البنى والهياكل الاجتماعية المختلفة ، كما تناولت المؤسسات الاجتماعية الأساسية : كالدولة ، والمدينة ، والقرية ، والأسرة – وامتدت إلى مختلف مرافق الحياة : كالصحة والتغذية والإسكان ، والتعليم ، وغيرها .

وقد ترتب ذلك عن مجموعة من العوامل نوجزها فيما يلى :

١ – إن إعادة تنظيم الهيكل الاقتصادى المصرى ، استلزم ونتج عنه حدوث تغييرات كبيرة فى البنية الطبقية للسكان وحركتهم الاجتماعية ، والقيم السائدة المتصلة بالملكية والربح والادخار والاستهلاك والارتباط بين العمل كحق وشرف وواجب ومسئولية الإحساس بالقيمة الاجتماعية للعمل .

٢ – يتطلب التصنيع تحول جزء من القوى العاملة فى قطاع الزراعة إلى العمل فى قطاع الصناعة ، ويقتضى هذا ضرورة تزويد هذه القوى العاملة الجديدة بالاتجاهات العقلية والأنماط السلوكية التى تساير الصناعة الحديثة وتتطلب القدرة على تحمل المسئولية وتنسيق الجهود والمشاركة فى مجالات النشاط الاجتماعى وتقدير عمل الآخرين وتقبل التنظيم .

٣ – تلقى سياسات التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بمسئوليات على المواطنين فى مختلف القطاعات ، وتتطلب المشاركة الواعية منهم فى اقتراح الخطط وإقرارها وتبنيها ، وبناء وعى تخطيطى وتكوين عقلية تخطيطية . ولا يتاتى ذلك إلامن خلال إكساب الأفراد التصورات الفكرية والعادات السلوكية التى يتطلبها الوعى التخطيطى والممارسة التخطيطية مثل : المثابرة لبلوغ الأهداف، كيفية البحث عن الوسائل البديلة والانتقاء بينها من أجل التغلب على الصعوبات والموازنة بين الأهداف القريبة والبعيدة ، وتقويم الإنسان لأعماله ، والمشاركة الكاملة فى جميع مراحل التخطيط والتنفيذ .

٤ – إن التعقد الناتج عن التطور الحضارى والتكنولوجى واستخدام الاختراعات الحديثة الاجتماعية والمادية قد أدى إلى تعقد العلاقات الاجتماعية سواء بين الإنسان والإنسان أو الإنسان والبيئة التى يعيشها ، وزاد ذلك من تشابك وتداخل الأنظمة الاجتماعية ، ويفرض هذا ضرورة على التربية (بأنظمتها المتعددة) أن تواجه ما يتطلبه ذلك من تزويد الأفراد بمهارات الحياة الجديدة سعيا إلى تحقيق التكيف الاجتماعى بين أفراد المجتمع ، وبينهم وبين مؤسساتهم ، وكذا تطوير طرائق الحياة التى يعيشونها . ولهذا كله – أيضا – مضامينه التربوية وبصفة خاصة فى ميدان تعليم الكبار الذى يحقق حفظ التوازن بين الأفراد فى نطاق الظروف المتغيرة ، كما يحقق ذلك مساعدة الأفراد وإعدادهم لتقبل التغيير والتكيف له ومشاركتهم فى حل مشكلات مجتمعهم وتطويره وتنمية إمكانياتهم العقلية والارتقاء بمستويات العلاقات بينهم ، وبينهم وبين مجتمعهم ، وتتضمن مجالات وبرامج تعليم الكبار – فى هذا الصدد – محو الأمية ، ومحو الأمية الوظيفى ، وبرامج متابعة التعليم ، والإعداد ، والتدريب ، والتثقيف الاقتصادى والاجتماعى ، والثقافة العمالية ، وتعليم المرأة ، وإعداد وتكوين القيادات المحلية للمشاركة فى تخطيط وتنظيم وتنفيذ برامج تنمية المجتمعات المحلية .

(جـ) المطالب الثقافية :

لا زال فى المجتمع المصرى سمة من الأمية تتجاوز نصف مجموع السكان فوق سن العاشرة ، ورغم أن هذه النسبة قد انخفضت من ٧٠,٥٪ فى عام ١٩٦٠ إلى ٤٩,٤٪ فى عام ١٩٨٦ ،إلا أن عدد الأميين زاد من حوالى ١٢,٥ مليون سنة ١٩٦٠ إلى حوالى ٢٥ مليون سنة ١٩٨٦ ، تزداد نسبة الأمية بين الإناث عنها بين الذكور .

من ناحية أخرى تتعرض الثقافات المحلية فى المجتمعات النامية – ومن بينها المجتمع المصرى – إلى أخطار « الغزو الثقافى » الوارد من مصدرين . المصدر الأول يتمثل فى الآثار الثقافية السلبية الوافدة من الخارج والتى قد تؤدى إلى تبعية ثقافية أو تدهور فى القيم الثقافية الأصلية والإيجابية التى يعتنقها أبناء المجتمع . المصدر الثانى البيئات الثقافية المحلية الغربية عن البيئة الأصلية ، والتى قد تزيد من العزلة الثقافية لبعض فئات المجتمع وتعطل من الاتصال الثقافى والاجتماعى السلس بين مختلف المجموعات الاجتماعية ، مما قد يعطل التنمية الثقافية وتطوير ثقافة وطنية تشجع أفراد المجتمع على المشاركة فيها وإثرائها .

وفى مثل هذا المجال يقوم تعليم الكبار بدور هام . ففضلا عن زيادة قدرة الناس على القراءة والكتابة (من خلال برامج محو الأمية) يرفع من مستوى وعيهم وإدراكهم ويمدهم بالقدرة الفكرية التى تمكنهم من تقدير الثقافة فى ارتباط بالعالم المحيط بهم وبالمجتمع وبالتنمية . كذلك يمكن أن يزود التعليم غير النظامى الناس بالمهارات التى تحقق لهم الاستفادة القصوى من مواهبهم ، كما يمكنهم من تكوين قاعدة ثقافية ذاتية تساعدهم على حسن الاختيار بين الموارد والمصادر الثقافية المتاحة ، وبما يتفق والحس الثقافى الوطنى المتميز .

٢ – واقع التعليم غير النظامى فى مصر :

لم نجر دراسة مسحية شاملة فى مصر لنكشف واقع تعليم الكبار فى نطاق المجتمع المصرى بأسره ، ولكن جرت دراسة أولية فى سنة ١٩٨٠ من خلال فريق من الباحثين للتعرف عن واقع التعليم غير النظامى فى مستواه الأول فى مصر ، وقام بإعداد تقريرها أحد مؤلفى هذا الكتاب .وسوف نعرض أولا للمؤشرات العامة عن واقع تعليم الكبار ، أملا فى أن نجرى مستقبلا دراسة مسحية شاملة – على نطاق أوسع – تحدد معالم هذا النوع من التعليم تحديدا دقيقا . ثم سوف نعرض لأهم ماتوصلت إليه الدراسة الأولية التى أجراها فريق الباحثين المشار إليه سابقا .

ومن الجلى – بداية – أنه لا توجد سياسة عامة واضحة المعالم ، أو استراتيجية واضحة لتعليم الكبار ، وبالمثل لا توجد سياسة واضحة تربط تعليم الكبار بالتعليم النظامى ، أو تربط التعليم النظامى عامة بالتنمية . ويمكن أن نحدد بعض المؤشرات الأخرى العامة **على النحو التالى :**

(أ) وجود بعض مجالات لتعليم الكبار :

توجد بعض برامج أو مجالات لتعليم الكبار تختلف فى تطبيقاتها من مكان إلى آخر ، ومن مؤسسة إلى أخـــرى . ومهما يكن من قصـــــور أو نقص فى تنظيم أو انتشار أو تكامل هذه البرامج ، إلا أن هذا لا ينفى وجودها وإيمان البعض بأهميتها وأهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به ، ويمكن أن تعتبر مثل هذه البرامج بداية وخطوة على الطريق لقيام حركة منظمة للتعليم غير النظامى فى مصر ، وذلك فى ضوء تحديد الهدف من حركة التعليم غير النظامى ككل ، ودور المؤسسات فى تنفيذ هذا الهدف ، وطبيعة التغييرات أو الإضافات التى يجب إجراؤها لتحقيق هذه الأهداف .

(ب) الافتقار إلى سياسة عامة لتعليم الكبار :

إذا نظرنا إلى البرامج الموجودة حاليا لتعليم الكبار نجدأن قليلا منها هوالذى يستند إلى سياسة عامة : مثل محو الأمية ، والثقافة العمالية ، والتدريب المهنى ، مع اختلاف بينها فى درجة وضوح هذه السياسة العامة . أما بقية البرامج فإنها تفتقر إلى مثل هذه السياسة . ويزداد النقص وضوحا إذا نظرنا إلى تعليم الكبار ككل ، وهنا لا نجد سياسة عامة تبين الموقف من هذا النوع من التعليم ، سواء من حيث أهميته ، وما يريده المجتمع منه ، أو علاقته بغيره من أنواع النظم التعليمية . ووجود مثل هذه السياسة أمر يتطلبه وضع الخطط والبرمجة .

(جـ) ضيق المفهوم والأغراض الحالية لتعليم الكبار :

ليس هناك مفهوم واضح لتعليم الكبار يشمل جميع المؤسسات العاملة فى الميدان ، ويحدد لكل منها الدور الذى تقوم به ، ففى بعض الأحيان يقصد بالتعليم غير النظامى تعليم الكبار ونوع معين من تعليم الكبار هو محو الأمية ، ومحو الأمية متردد بين الصغار والكبار ، والثقافة الجماهيرية يضطرب نشاطها بين التعليم والتثقيف ، وبين الثقافة الرفيعة والثقافة الجماهيرية ، وبين أسلوب التثقيف ومضمونه .

والثقافة العمالية حائرة بين العناصر الخاصة بالعمل والعناصر العامة التى يشترك فيها العمال مع بقية المواطنين ، والدراسات التكميلية تمارس أحيانا على أنها نشاط منظم يوضح له نظام ثابت ، وأحيانا على أنه نشاط جانبى يتحمل

الدارس مسئولياته . وهكذا تعمل كل مؤسسة من هذه المؤسسات فى ناحية من نواحى تعليم الكبار دون أن يكون هناك تصور واضح للميدان ، يبين حدوده ، ومجالاته ، وعلاقاته الداخلية والخارجية وأسسه الاجتماعية والنفسية ، كما يساعد على اكتشاف الفجوات التى توجد فى أنواع مناشطه الحالية .

(د) انعزال مؤسسات تعليم الكبار بعضها عن بعض :

مثال ذلك أن محو الأمية يعمل – غالبا – بمعزل عن الثقافة العمالية .. والثقافة الشعبية لا علاقة بينها وبين المؤسسات السابقة فى معظم الحالات . والدراسات التكميلية تسير فى طريق لا يتصل بالطريق الذى تسلكه المؤسسات والبرامج الأخرى . وهكذا تتضارب الأهداف وتتكرر الأعمال . والمحصلة هى ضعف حركة تعليم الكبار وقصورها عن تقديم البرامج التى يحتاجها العدد الكبير من الناس . ونتج ذلك عن افتقار تعليم الكبار إلى سياسة تجمع بين مؤسساته ، وتحدد لكل منها الدور الذى ينبغى أن تقوم به ، وتنسق العمل بينها ، وتصل بعضها بقنوات دائمة الاتصال تيسر التعاون وتبادل المعلومات والخبرات .

(هـ) قصور المؤسسات والبرامج الحالية عن الوفاء بحاجات الجموع الكبيرة من السكان :

بالرغم من وجود عدد من برامج تعليم الكبار إلا أن هناك أعدادا كبيرة من السكان لا تجد لها مكانا فى أى من هذه البرامج .إذ لا توجد البرامج الخاصة بأنصاف المتعلمين من خريجى مراكز محو الأمية والمدارس الابتدائية ، وكذا البرامج الموجهة إلى الفئات الخاصة من البدو والصيادين ، والبرامج الموجهة إلى سكان المجتمعات المستحدثة والمناطق الأقل حظا اجتماعيا ، والعمال الموسميين والمهاجرين من الريف إلى المدينة . بل إن البرامج الموجودة لا تصل خدماتها إلا إلى عدد يسير فقط . وبرامج محو الأمية والدراسات التكميلية دليل على ذلك .

(و) فقر البرامج القائمة من حيث المضمون والطرق المستخدمة :

فبعض هذه البرامج يقدم مضمونا تقليديا اشتق من برامج سابقة ، أو برامج يقدم مضمونا تقليديا اشتق من برامج سابقة ، أو برامج مستعارة ، ولم تبن على أساس دراسة حقيقية لمشكلات الناس فى مختلف البيئات والمواقع . لذلك فإن المضمون ضعيف الصلة بحاجات الناس ومطالب التنمية . كما أن الطرق والأساليب المستخدمة من ذلك النوع الذى يعتمد على الاستماع أو التلقين ،

وقلما تتيح هذه البرامج فرصة للمتعلمين الكبار فى أن يشاركوا فى التعليم ، كما تفتقر هذه البرامج – بصفة عامة – إلى الموارد والمعينات التعليمية الفعالة .

(ز) الحاجة إلى الارتقاء بمستوى المهنة وتكوين كوادر مؤهلة ومدربة :

أغلب العاملين فى برامج تعليم الكبار ممن لم يتم إعدادهم أو تدريبهم تدريبا متخصصا قبل التحاقهم بالعمل . وقد ترتب على ذلك أن بعض برامج تعليم الكبار –وبخاصة فى مجال محو الأمية ينظر إليها على أنها أقل قيمة من غيرها، وقد صبغ ذلك العاملين بها فنفر البعض منهم من العمل فيها ، وكثير من العاملين فى هذه المجالات ينظر إليها على أنها عمل مؤقت فلا يتيح لنفسه مجال تدريب أرقى أو تعلم أفضل .

(ح) نقص المعلومات والبحوث العلمية :

تفتقر برامج تعليم الكبار إلى الدراسات والبحوث العلمية التى تكشف عن حاجات الناس ، وتساعد فى بناء المناهج واختيار الطرق والأساليب التعليمية الفعالة ، كما تساعد على تصحيح البرامج وتذليل الصعوبات التى تواجهها . وقد أدى هذا النقص إلى حرمان العمل فى هذا المجال من فرص التصحيح والترشيد ، كما أدى إلى حرمان الفكر من إثراء التجربة الواقعية . وهذا النقص فى البحوث العلمية يصاحبه نقص آخر فى المعلومات التى تتناول النواحى المختلفة للتعليم غير النظامى ، وصاحب ذلك كله نقص فى وحدات التوثيق التى ترعى إتاحة هذه المعلومات وتوفيرها .

وفى الدراسة التى أجراها فريق من باحثى المركز القومى للبحوث التربوية سنة ١٩٨١ عن واقع التعليم غير النظامى فى المستوى الأول فى مصر ، وضح أن هناك عدة مؤسسات تقدم أنشطة لتعليم الكبار ، كما أن هناك عدة مشكلات ترتبط بهذا الميدان التعليمى العام .

فقد بينت الدراسة أن هناك عددا كبيرا من البرامج ينتشر ويتعدد فى مصر تقدمه مختلف الوزارات والهيئات وأن هذه البرامج تتميز بعدة إيجابيات منها :

١ – تنوع البرامج فى الشكل والمحتوى مما يكسبها القدر الكافى من المرونة لكى يستجيب لاحتياجات الجمهور إذا ما أحسن تخطيطها وتنفيذها .

٢ – التزام المجتمع المصرى – حسب ما جاء فى وثيقة تطوير وتحديث التعليم لسنة ١٩٨٠ – بتطوير تعليم الكبار وتوفير الإمكانات المادية والبشرية له .

٣ – إجماع المسئولين عن برامج تعليم الكبار على ضرورة ربط هذه البرامج بخط التنمية والإيمان بالدور الإيجابى الذى يمكن أن تقوم به فى تمكين الإنسان من الحصول على حقه من التعليم ومن تحقيق أهداف التنمية الشاملة .

٤ – سعى الحكومة لابتداع أشكال وصيغ جديدة تتلاءم وظروف البيئة المحلية مثل مدارس الفصل الواحد وبرامج التدريب الحرفية الإنتاجية التى تقدمها وزارة الإصلاح الزراعى .

٥ – إسهام القطاع غير الحكومى والجمعيات التطوعية فى برامج تعليم الكبار بصورة جادة .

وتعانى تلك البرامج عدة مشكلات تتمثل فى :

١ – غياب سياسة واضحة تجمع مختلف هذه المؤسسات وجهاز مركزى مسئول عن رعاية أنشطتها .

٢ – نتج عن هذه المشكلة نقص كبير فى الإمكانات المادية والبشرية مما ترتب عنه عجز البرامج عن تغطية حاجات الجمهور المستهدف من حيث الكم والكيف .

٣ – عدم وضوح الصلة بين هذه البرامج وبرامج التنمية .

٤ – ضعف مستويات الخريجين والمدرسين .

٥ – قصور أجهزة ومؤسسات إعداد وتدريب العاملين فى هذه البرامج .

٦ – الكتب والمواد والوسائل التعليمية قديمة وتقليدية ولا تخضع للتجريب الكافى قبل تقديمها للدارسين .

٧ – الانفصال بين المحتوى المهنى والثقافى وبخاصة فى التدريب المهنى وشبه المهنى .

٨ – عدم التنسيق بين المؤسسات المختلفة بصورة ترفع من كفاءتها مع الحفاظ على تقويمها ومرونتها .

٩ – نقص الخدمات الضرورية للبرامج مثل المكتبات والوسائل التعليمية المعينة .

١٠ – تقليدية الطرق والوسائل والتجهيزات المعمول بها فى هذه البرامج .

وبتتبع مختلف أنواع برامج تعليم الكبار الذى يقدم فى جمهورية مصر

العربية ، نجدعدة مشكلات قائمة والتى تتطلب توجيه الجهود نحو تبنى سياسة قومية لتعليم الكبار، ويمكن أن نجمل واقع ومشكلات هذه البرامج فى النقاط الرئيسية التالية :

(أ) برامج محو الأمية :

أوضح إحصاء سنة ١٩٨٦ أن نسبة الأمية فيما بين السكان فوق سن العاشرة تبلغ ٤٩,٥٪ تنخفض بين الذكور إلى ٤٣٪ وترتفع بين الإناث إلى ٧١٪ .

حقيقة أن نسبة الأمية هذه قد انخفضت بوضوح ولكن المشكلة أن أعداد الأميين فى ازدياد مطرد . فقد ارتفع عدد الأميين من حوالى عشرة ملايين سنة ١٩٤٧ إلى حوالى ٢٥ مليون سنة ١٩٨٦ . وقد أدى هذا إلى ازدياد حجم المشكلة وتضخمها يوما بعد يوم على الرغم من الجهود التى بذلت والإجراءات التى اتخذت طوال السنوات الماضية الأمر الذى يستدعى علاجا حاسما وسريعا .

والمشكلة الرئيسية وراء ذلك هى الافتقار إلى سياسة قومية ثابتة وإلى التخطيط العلمى والبعد عن الواقعية فى التنفيذ والانفجار السكانى وعدم ملاحقة الخدمات التعليمية الأساسية للزيادة السكانية الجارية ، وقصور المؤسسات التعليمية التى تقدم أنشطة للمتعلمين الجدد مما يساعد على الارتداد للأمية مرة أخرى .

ومن أهم المشكلات التى عوقت التطور فى محو الأمية أن معظم الجهود كانت تبذل من خلال المؤسسات الحكومية بروتينية شديدة دون أن يصحبها نشاط سياسى واضح المعالم يجعل من قضية التخلص من الأمية قضية قومية تتضافر كافة الجهود الرسمية والشعبية والتعاونية للتخلص منها .

ورغم هذه المشكلات كلها فإن هناك عدة برامج متميزة تقدمها بعض المؤسسات مثل برامج محو الأمية بالقوات المسلحة ، وتلك التى يقدمها الإعلام الرسمى ووزارة الداخلية سواء إلى قوات الأمن المركزى أو فى مصلحة السجون وبعض البرامج التى تقدمها مؤسسة الثقافة العمالية وعدد من فصول محو الأمية بوزارة التعليم .

(ب) برامج التدريب المهنى :

يتوافر فى مصر عدة مؤسسات للتدريب المهنى تتوزع بين عدد من الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة وذلك بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الورش

الحرفية تسهم فى التدريب المهنى بأسلوب التلمذة الصناعية أو الحرفية يتعلم فيها الصبية الحرف والمهارات الفنية أو الصناعية من خلال التقليد وبالتوجيه المباشر للعمال الأكبر سنا والأكثر مهارة .

ومعظم برامج التدريب المهنى التى تقدم فى شكل برامج لتعليم الكبار قصيرة تتراوح بين ٤ – ١٦ أسبوعا والبعض الآخر يمتد إلى سنتين ، وتتنوع هذه البرامج بين التلمذة الصناعية بشكلها التقليدى أو التدريب على العمل من أجل زيادة مهارة العمال أو الارتقاء بمستوى أدائهم وخاصة بالنسبة للعمال نصف المهرة والعمال المهرة .

ويتنوع المتدربون فى هذه المراكز بين المتسربين من التعليم الابتدائى والمنتهين من المرحلة الابتدائية أو من المرحلة الإعدادية ، ويتوقف ذلك على نوعية العمل الذين سوف يعملون فيه وكذا على احتياجات أصحاب الأعمال من مستويات مهارتهم والهيئات الرئيسية التى تقدم هذا النوع من التدريب هى وزارات : الصناعة والإسكان والتشييد والزراعة والمواصلات والقوات المسلحة .

وتواجه برامج التدريب المهنى عدة مشكلات أهمها :

١ – قصور المؤسسات والبرامج القائمة عن أن تفى بحاجات الجمهور المستهدف . وتتركز هذه البرامج – تقريبا – فى المدن الرئيسية .

٢ – ان معظم التجهيزات والمعدات ومراكز التدريب القائمة حاليا قديمة وغير مستعملة فى ميدان الإنتاج الفعلى كما أن الآلات والمعينات التعليمية قليلة للغاية .

٣ – أن معظم المدربين ينقصهم الإعداد الحديث للعمل كمدربين .

٤ – أن الإمكانات التنظيمية المتاحة لهذه المراكز من أجل تطوير المناهج والمواد التعليمية وتدريب المدربين وتقويم فاعلية التدريب محدودة جدا .

٥ – انه لا توجد وسيلة فعالة للتنسيق فيما بين التدريب واحتياجات المهن .

٦ – رغم أن هناك تنوعا فى برامج التدريب التى تقدم قبل العمل ، فإن هناك عددا محدودا جدا من البرامج التى تقدم أثناء العمل لتدريب العمال على رفع مستواهم أو للتدريب المتخصص .

٧ – تعدد الأجهزة المسئولة عن تخطيط التدريب .

٨ – اختلاف النظم التدريبية وتباين أشكالها .

٩ – ضعف الوعى التدريبى فى المجتمع بأسره وعلى اختلاف مستويات العمل مع غموض مفهوم التدريب .

١٠ – ندرة التسهيلات التدريبية المتاحة وضعف الطاقة الاستيعابية للمراكز والمؤسسات .

١١ – ضآلة حجم الإنفاق على التدريب المهنى بالنسبة للدخل الذى تحققه المؤسسات والهيئات المختلفة .

١٢ – ترك عدد كبير من العاملين فى حقل التدريب عملهم كمدربين والعمل فى ميدان الإنتاج المباشر نظرا لنقص الحوافز الكفيلة باستبقائهم أو جذب عناصر جديدة .

وهناك عدد من النماذج الجيدة التى تقدم فى هذا المجال مثل تلك التى تقدمها القوات المسلحة ووزارة الإصلاح الزراعى ومصلحة الكفاية الإنتاجية وجهاز البناء والتشييد بوزارة الإسكان وبعض مؤسسات القطاع العام مثل الحديد والصلب والألومنيوم والمحلة الكبرى .

(جـ) برامج التثقيف العام :

لقد وضح دور برامج التثقيف العام فى إطار تعليم الكبار من مدخل علاقة المؤثرات الثقافية بتكوين الشخصية وأبعاد هذه النتائج خاصة بعد تطور وسائل الاتصال الجماهيرى وامتداد آثارها وتأثيرها .

وتستخدم هذه الوسائل فى الوقت الحاضر فى تحقيق أهداف تربوية مختلفة خاصة فى مجال تعليم الكبار . وتقوم حاليا المؤسسات الثقافية من خلال وسائل الاتصال الحديثة أو التقليدية بتقديم برامج موجهة بغرض التأثير على الاتجاهات وأنماط السلوك والمعتقدات ومحاولة تطويرها وتغييرها بما يتناسب مع حاجات المجتمع وأهدافه وآماله ،كما تعمل على بناء الاهتمامات الجمالية والأخلاقية وتؤكد دعم القيم الدينية ، وتسهم فى إشباع حاجات أفراد المجتمع للمعرفة .

ولقد ازداد اهتمام جمهورية مصر الغربية بالمؤسسات والأجهزة ذات الطابع الثقافى العام والتوسع فى وسائل الاتصال الجماهيرى التى تقدم هذه النوعية من البرامج والعمل على أن تصل إلى أكبر قدر من الجهود .

وتقدم برامج التثقيف العام فى مصر من خلال مؤسسات متخصصة فى هذا النوع مثل هيئة الإذاعة والتليفزيون والهيئة العامة للاستعلامات وجهاز الثقافة الجماهيرية ، كما تقدم من خلال بعض المؤسسات التى تتضمن أنشطتها تقديم نشاط ثقافى مثل مؤسسة الثقافة العمالية والمجلس الأعلى للشباب والرياضة ووزارة الشئون الاجتماعية .

ولكن هناك بعض المشكلات الواردة فى هذا الصدد مثل عدم تغطية هذه البرامج للحاجات الفعلية للجمهور المستهدف وافتقارها إلى التنسيق والترابط بينها وابتعادها عن الحاجات الحقيقية للفئات الأكثر حاجة إليها ولجوئها إلى الأشكال التقليدية وروتينية بعضها الآخر .

* * *

ورغم تلك الجهود التى تبذل فى مختلف المجالات القائمة حاليا لتعليم الكبار فى مصر إلا أن الحاجة إليه أكبر كثيرا من الفرص القائمة منها ، ويتطلب هذا عدة إجراءات يمكن أن تفى بالحاجات المستهدفة لتنمية مجتمعنا تنمية شاملة - وتدارك تلك المشكلات التى ظهرت نتيجة غياب سياسة متوازنة للتنمية الاجتماعية ، وقصور أجهزة التعليم بأوضاعها القائمة عن أن تصل إلى جميع فئات المجتمع .

١ - أول هذه الإجراءات قيام جهاز قومى لتعليم الكبار ، تكون له صلاحيات واسعة لتخطيط وتنسيق الجهود بين المؤسسات المختلفة ، وتحديد لاحتياجات سوق العمل ، واستطلاع رأى الجمهور المستهدف ، لمعرفة اتجاهاتهم وتطلعاتهم ، خاصة أولئك الذين يحتمل أن ينقطعوا عن الدراسة قبل أن يكملوا مرحلة الإلزام ، على أن يضم هذا الجهاز ممثلين عن الوزارات والمؤسسات والهيئات العاملة فى حقل تعليم الكبار .

٢ - أن تعمل كل وزارة أو مصلحة أو مصنع أو مزرعة أو مؤسسة عامة على تاهيل وإعادة تاهيل العاملين فيها على أن يكون هناك تعاون بينها وبين الجهات التعليمية فى الدولة بحيث تكون مناشط تعليم الكبار جزءا من نشاط كل مؤسسة تعليمية فى مختلف المستويات فى التعليم العام والفنى والجامعى .

٣ – إجراء بحوث عن مشروعات التنمية وحاجتها من المخصصات المختلفة وتحديد فرص العمل المتاحة من حيث علاقتها مع القوى العاملة المدربة فى إطار تعليم الكبار .

٤ – أن تسهم القطاعات المستفيدة من القوى العاملة فى توفير الإمكانات المالية والمادية المسهمة فى تطوير أنشطة وبرامج تعليم الكبار من خلال صندوق مشترك ينشأ لهذا الغرض .

٥ – أن تعقد برامج تعليم الكبار وبقدر الإمكان فى الأماكن التى تتناسب وطبيعة البرامج المقدمة . فبرامج التدريب المهنى الصناعى تقدم فى الورش والمصانع ومراكز التدريب ، وبرامج التدريب المهنى الزراعى تقدم فى المزارع التجريبية وفى الحقول ، وأن تقدم البرامج ذات الصبغة النظرية أو العملية الأخرى فى أماكن التجمع مثل وحدات الخدمات المنتشرة فى الريف وفى المساجد والمدارس إن وجدت .

٦ – ابتكار وسائل غير تقليدية فى الطرق والأساليب مثل استخدام أساليب التعليم من بعد والدراسة بالمراسلة واستخدام الراديو والتليفزيون وتشجيع فكرة التعلم الذاتى مع تطوير التعليم بمؤسساته المختلفة حسب الحاجات البيئية وتحقيق الارتباط الكامل بين المؤسسات التعليمية المتعددة علي مستوى القرية وعلي أن تسهم مختلف المؤسسات الاجتماعية والإنتاجية والأهالى فى دعمها ماديا وبشريا .

٧ – الاستفادة من المكلفين بالخدمة العامة ذكورا وإناثا من كل التخصصات للعمل فى برامج تعليم الكبار فترة تكليفهم وذلك مع تدريبهم على أساليب العمل فى هذا المجال .

٨ – توسيع دائرة الاستفادة من الخبرة المتوفرة فى المجتمعات المحلية خاصة الحرفيين والصناع المهرة فى مجال الصناعات التقليدية والعناصر المتخصصة فى مؤسسات الخدمات كالزراعة والصحة والتعاونيات وغيرها .

* * *

وبعد .. فإنه على الرغم من أن تعليم الكبار قد أصبح منذ أعوام عديدة قريبة شكلا واضحا من أشكال التعليم إلا أن هذا الميدان مازال ضعيفا من ثلاث نواح رئيسية :

أولها : أن الأجهزة الرسمية مازالت مترددة فى معالجة تعليم الكبار باعتباره جزءا لا يتجزأ من النظام التربوى العام فى المجتمع .

ثانيها : أن مستوى الدعم المالى كان منخفضا بصورة كبيرة ومازال يعانى من قصور شديد .

ثالثها : أن أولئك المحتاجين لتعليم أكثر من غيرهم أقل استفادة من برامج تعليم الكبار ، ويحتاج هؤلاء إلى حوافز اجتماعية تدفعهم إلى التعلم فى هذا الميدان ، إذ أنه كلما كان المستوى التعليمى منخفضا والوضع الوظيفى أدنى كان احتمال وجود الرغبة لدى الفرد فى متابعة تعلمه فى سن كبيرة أقل .

ثالثا : أولوية التعليم غير النظامى للمرأة فى إطار التعليم المستمر :

أخذت نسبة مشاركة المرأة فى مختلف حقول المعرفة والعمل فى التزايد السريع فى السنوات الأخيرة . . لا يكاد يوجد مجال من مجالات العمل أو الحياة لم تدخله المرأة وتشارك فيه بفاعلية واقتدار وفى مختلف المجالات والقطاعات الزراعية والصناعية والخدمات ، ودور المرأة متزايد ومشاركتها واضحة جلية وإنتاجيتها وممارستها للعمل تتم بثقة وكفاءة .

ولعلنا نلحظ بوضوح فى البناء الحديث لمجتمعنا المصرى مدى مشاركة المرأة المصرية فى صنع القرارات واتخاذها وتنفيذها بمساواة كاملة مع الرجل ففى مختلف مستويات مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية نجد المرأة وقد شغلت مكانا تسهم من خلاله فى بناء المجتمع بفاعلية واقتدار .

ولقد أسهم التعليم فى أن يعد المرأة المصرية لتتولى مسئولياتها جنبا إلى جنب مع الرجل ، ولعل زيادة هذا التعليم وامتداده أفقيا ليستوعب أعدادا أكثر من المتعلمات وعمقا ليزيد من مستويات تعليم المرأة يتيح لها مشاركة أكبر وأعمق وأثرى فى صنع الحياة على أرض مصر .

والاحتياجات التعليمية للمرأة تنبع من طبيعة الوظيفة الاجتماعية التى تقوم بها المرأة فى إطار الوحدة الأساسية واللبنة الرئيسية فى بنية المجتمع ، ونقصد بها وحدة الأسرة . وتفرض هذه الاحتياجات التعليمية أهميةإتاحة فرص تعليمية أكثر للمرأة . ذلك أن قضية تعليم المرأة هى فى الأصل قضية التقدم الاجتماعى والتنمية والتغير الحضارى . وكلما تقدم المجتمع ونما كلما كانت فرصة المرأة أوسع فى

المشاركة فى الحياة العامة والتمتع بحقوقها والقيام بالتزاماتها ، بل لعلنا لا نحيد عن الصواب إذا قلنا إنه من جميع المداخل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تقدم المجتمع رهن بتقدم المرأة وتخلف المجتمع نتيجة من نتائج تخلف المرأة .

إن التقدم الاجتماعى والاقتصادى الذى يتحقق بإسهام كل مواطنى المجتمع ذكورا وإناثا فى صنعه ، لا يتأثر الا بالتكافؤ والتفاعل بين شركاء الحياة والمسير من الرجال والنساء . وهذا الإسهام فى رقى المجتمع وازدهاره لا يتحقق اذا بقيت الطاقة الكامنة فى المرأة معطلة وغير موجهة نتيجة عدم إتاحة الفرص التعليمية أمامها سواء فى التعليم النظامى ممثلا فى مختلف مدارس مراحل وأنواع التعليم أو التعليم غير النظامى بمؤسساته المختلفة المتعددة .

إن تخلف المرأة الثقافى والعلمى لا يؤدى فقط إلى ضعف فاعلية الأسرة ، اللبنة الأساسية فى المجتمع ، وإنما يؤدى وبالضرورة إلى إنتاج أجيال من الأقل علما ومعرفة . . الأمر الذى يؤدى فى مجموعه إلى زيادة التخلف وعكس ذلك صحيح تماما .

لقد أدت عدة ظروف اجتماعية إلى أن يتخلف تعليم المرأة فى مصر خلال بدايات هذا القرن ومازالت نسب تعليم المرأة فى مختلف مراحل التعليم دون مثيلاتها من الرجال . وقصور المؤسسات التربوية النظامية عن أن تستوعب الفتاة فى التعليم بمعدلات تقارب معدلات الرجال يتطلب أن ترعى مؤسسات وبرامج التعليم غير النظامى عامة وتعليم الكبار خاصة مسئوليات تعليم المرأة سواد تلك التى لم يتح لها دخول مؤسسة التعليم المدرسى من بداياتها أو تلك التى انقطع بها التعليم بعد مرحلة أو أخرى من مراحله . والدور الذى يمكن أن يقوم به التعليم النظامى المدرسى مع التعليم غير النظامى فى إطار من التعليم المستمر يمكن أن يسهم فى تطوير وتجديد البناء الاجتماعى ودفعه فى طريق التنمية المستمرة .

إن الواقع الاجتماعى الذى عاشته مصر برجالها ونسائها فى أواخر القرن الماضى وبدايات هذا القرن وفى منتصفه أسهم إسهاما بالغا فى تخلف تعليم المرأة المصرية عن شريك حياتها الرجل المصرى . وعملت مجموعة من القيم والتقاليد التى ليست من تراثنا العريق فى شئ على أن تبقى الفجوة قائمة بين تعليم المرأة وتعليم الرجل ، وأسهم فى ذلك ومعه مجموعة من الأفكار والتصورات التى

رسخت فى عقول بعض الشرائح الاجتماعية عن قدرة المرأة على المشاركة بكفاءة واقتدار فى مختلف مجالات التعليم والعمل ، وشارك فى ذلك كله بعض الظروف التاريخية وجمود فى الحركة الاجتماعية أفقيا ورأسيا وعمليات التنشئة الاجتماعية .

ومع التغير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى المجتمع المصرى استطاعت المرأة أن تحصل على حقها المشروع فى التعليم من خلال الأنظمة التعليمية غير أن قصور تلك الأنظمة التعليمية المدرسية وعجز برامجها عن الوفاء بمتطلبات هذا التغير وجهت القائمين على التعليم إلى ضرورة توفير مؤسسات أكثر مرونة واستعداداً لتلبية متطلبات العصر والمساهمة فى محو أمية المرأة تلك هى مؤسسات وبرامج التعليم غير النظامى وذلك بما يتفق واتجاهات التعليم المستمر .

(أ) أهداف التعليم غير النظامى للمرأة (فى إطار التعليم المستمر) :

يعتبر التعليم غير النظامى مكملا أو بديلا للتعليم النظامى ولذلك فإن أهدافه العامة لا تختلف عن كثير من أهداف التعليم النظامى وإن كان يتسم بالخاصية والمرونة فى تحقيق هذه الأهداف . ويمكن إجمالا أن يؤدى التعليم غير النظامى الوظائف التالية فى تعليم المرأة فى إطار التعليم المستمر :

١ – تلبية الحاجات التعليمية للمرأة حسب الأدوار المرسومة لها اجتماعيا .

٢ – التربية من أجل تحقيق النمو المستمر إذ ينبغى أن تتحقق التنمية للمجتمع من داخله ، أى من تغيير وتطوير البنى الاجتماعية ورفع كفايتها عن طريق التربية المستمرة . وهذا يتطلب الوعى بالاحتياجات الأصيلة للمجتمعات التى توجد فيها المرأة وتجنب نقل النماذج الجاهزة .

٣ – حل بعض المشكلات المحلية والعالمية الكبرى مثل العناية بصحة البيئة وعدم تلوثها ، ومشكلة الغذاء والأمن الغذائى وترشيد الاستهلاك وزيادة الإنتاج وتحسينه والتوسع فى الزراعة أفقيا ورأسيا ، والثقافة السكانية وتحقيق أهداف السياسة السكانية ، والاقتصاد المنزلى وتحسين مستويات ونوعية حياة الأسرة ، والعناية بالصحة العامة .

٤ – تعميق وعى الدارسة بشخصيتها وجوانبها المختلفة عن طريق تجميع المعارف والمهارات التى اكتسبتها وإتاحتها فى مواقف قابلة للتطبيق ، مما يتطلب

إتاحة نماذج تربوية قائمة على المبادرة والمشاركة بدلا من التلقين والحفظ ، وأن تتعلم الدارسة كيف تتعلم وتواصل تعلمها .

٥ – تنمية وعي الدارسة بالواقع الذى تعيشه واتجاهات تغييره وتطويره ، والقدرة على نقده وتحليله ، واتباع الأسلوب الناجح فى تغييره ، ودمج الدارسة بحركة المجتمع بأسره .

٦ – توعية الدارسة بأساليب القيادة الناجحة والتبعية الواعية المدركة والاستقلالية فى الرأى مع العمل فى جماعة .

٧ – رعاية ميول واهتمامات المرأة والسمو بها وتطويرها على نحو يساعدها على حسن استثمار وقت فراغها بصيغة تعود عليها وعلى المجتمع بالنفع .

٨ – تحقيق ديمقراطية التعليم التى عجز التعليم النظامى عن تحقيقها ، إذ يقدم التعليم غير النظامى برامج وأنشطة تعويضية لتلافى قصور التعليم النظامى .

٩ – استكمال وتجديد المعلومات المتخصصة التى سبق تحصيلها فى التعليم النظامى ، وذلك بما يحقق مواكبة التغير السريع فى المعارف والمعلومات والمهارات فى جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية .

١٠ – تكوين الشخصية الواعية بقيم مجتمعها ووطنها الرافضة للثقافات الغريبة الوافدة والآراء والأفكار المتعارضة مع قيم المجتمع وأصالته وثقافته .

١١ – إتاحة فرص تعليمية تجيز الحصول على مؤهلات تعليمية أعلى لمن لم تحصل عليها أو توقفت عن استكمالها نتيجة ظروف اجتماعية أو اقتصادية .

(ب) مؤسسات التعليم غير النظامى للمرأة :

تتكون مؤسسات التعليم غير النظامى التى يمكن أن تقدم خدمات تعليمية للمرأة فى إطار التعليم المستمر من مجموع المؤسسات التعليمية (التربوية) الرسمية وشبه الرسمية والأهلية والمنظمات والجمعيات والاتحادات والنقابات التى تمارس عمليات تعليمية للكبار ضمن برامجها الخاصة ، سواء أكان هذا التعليم مباشرا أو غير مباشر ، أو تطلب من الدارسة تفرغا أو لم يتطلب منها ذلك ، وسواء أكان التعليم الذى تقدمه مهنيا أو ثقافيا أو صحيا أو ترويحيا أو سياسيا أو غير ذلك بهدف الإعداد أو التدريب أو التجديد أو التثقيف العام .

وتتوزع هذه المؤسسات حسب وظائفها إلى أربعة أقسام رئيسية هى :

١ – مؤسسات تعليمية .

٢ – مؤسسات مهنية .

٣ – مؤسسات ثقافية .

٤ – مؤسسات اجتماعية ورياضية .

وتوجه هذه المؤسسات جهودها إلى تعليم أولئك الأفراد الذين لم يسبق لهم الحصول على فرصة تعليمية أو أولئك الذين نالوا قسطا محدودا من التعليم ويرغبون فى الاستزادة منه بعد دخولهم ميدان العمل ،أوأولئك الذين يجدون أنه من الضرورى استكمال تعليمهم بهدف مواكبة التغيرات الجارية فى بنية المهن ، كذلك تلك الجهود المبذولة فى ميدان تنمية المجتمعات المحلية والتدريب المهنى والإرشاد الزراعى والثقافة العمالية والتثقيف العام وتربية الشباب وتعليم المرأة وبرامج التدريب الموجه إلى الكبار سواء قبل العمل أو أثنائه أو الإقبال على عمل جديد .

وكذلك البرامج الموجهة إلى تحقيق استثمار الإنسان لوقت فراغه على نحو أفضل واستغلال إمكانياته وإمكانيات بيئته على نحو أنفع وأجدى .

والتعليم غير النظامى بهذا المفهوم يتضمن أكثر من مجرد المهارات أو المواد الأكاديمية ، فهو يتضمن على سبيل المثال اكتساب المهارات المهنية والعائلية وتطوير التذوق الجمالى والطرق التحليلية للتفكير ، وتكوين الاتجاهات والقيم وتمثل المعارف الدائمة والمعلومات اللازمة فى مختلف أنواعها . وهذه الأنواع المختلفة من التعليم تتراوح فى درجة عمقها ومدى تعقيدها وفى الوقت والجهد والنضج اللازم للوصول إليها .

وتختلف مجالات وطبيعة التعليم غير النظامى حسب مستوى التقدم الاقتصادى والاجتماعى الذى حققه المجتمع والذى يؤثر بالتالى على البيئة التعليمية .

ففى الدول التى حققت تقدما اقتصاديا ومن ثم تقدما تعليميا يقوم التعليم غير النظامى بثلاثة أدوار رئيسية ، ويتعاون فيها ويتكامل مع التعليم النظامى الذى

يلتحق فيه جميع الأفراد ، تقريبا . بتعليم مدرسى طول الوقت حتى سن ١٥ سنة أو بعد ذلك وتواصل نسبة كبيرة منهم التعليم العالى هذه الأدوار هى :

١ – مساعدة أطفال ماقبل المدرسة فى إعدادهم للتعليم النظامى وذلك من خلال دور الحضانة ومراكز الرعاية اليومية وبرامج التليفزيون الموجهة للأطفال وماشابه ذلك .

٢ – يوازى ويكمل التعليم النظامى من خلال إتاحة خبرات خارج المنهج للفتيات والفتيان الملتحقين فعلا بالمدارس وذلك من خلال الأنشطة الجماعية الرياضية والثقافية وسائر المجموعات والتنظيمات الشبابية .

٣ – يلى التعليم النظامى وذلك من خلال تقديم عدد كبير متنوع من فرص التعليم المستمر والتالى إلى الفتيات والفتيان الأكبر سنا والكبار الذين استكملوا تعليمهم النظامى وهو الدور الأكبر والأكثر شمولا من كل ماسبق . وفى محاولة إشباع المطالب المتعددة لمثل هذا النوع من متابعة التعليم فى الدول الصناعية المتقدمة يتاح لمصممى ومنفذى برامج التعليم النظامى فرصة كبيرة للتعامل مع المتعلمين الذين حصلوا فعلا على أساس من التعليم النظامى يمكن البناء عليه .

أما فى الدول النامية فمن الواضح أن هناك حرمانا من الفرص التعليمية تلاقيه المرأة وبصفة خاصة فى المناطق الريفية والمحرومة اجتماعيا ، وهذا يصبغ بالتالى التعليم غير النظامى بأشكال ومجالات ومناشط تختلف عن تلك التى توجد فى الدول الأكثر تقدما ، إذ تقع على مسئولية التعليم غير النظامى فى هذه الحالة تعويض واستكمال ما لم يقدمه التعليم النظامى فى مستوييه الأول والثانى لعدد كبير من الأفراد . ففى الدول النامية وخاصة فى المناطق الريفية والمناطق الحضرية الأقل تقدما فيها ، يرث التعليم غير النظامى عددا كبيرا من الأفراد الذين لم يسبق لهم الالتحاق أبدا بالتعليم الابتدائى أو تسربوا منه قبل أن يستكملوه أو استكملوا التعليم الابتدائى ثم لم يلتحقوا بمراحل تالية فى التعليم . وبالنسبة لعدد كبير من هؤلاء تبدأ مسئوليات التعليم غير النظامى فى التعامل مع هؤلاء من نقطة أولية للغاية وذلك من خلال إتاحة فرص لتعليم القراءة والكتبة .

وفى مثل هذه الحالات نجد أن على التعليم غير النظامى أن يقوم بالأدوار التالية :

١ – إتاحة الفرص التعليمية لأولئك الأفراد الذين لم يسبق لهم أبدا الحصول على التعليم فى مستواه الأول ، وكذا استكمال تعليم أولئك الأفراد الذين انقطعوا عن التعليم فى مرحلة ما من مراحل المستوى الأول منه ، وذلك بالوصول بهم إلى مستوى التعليم الوظيفى الذى يمكنهم من المشاركة الرشيدة فى مجتمعهم ، من أمثلة ذلك برامج محو الأمية ومحو الأمية الوظيفى والمدرسة ذات الفصل الواحد .

٢ – إتاحة الفرص لاستكمال التعليم وذلك بالنسبة لأولئك الذين استكملوا المستوى الأول منه ويرغبون أو يقدرون على مواصلة التعليم فى المستوى الثانى منه خلال مشاركتهم فى الحياة المنتجة فى المجتمع ومن أمثلة ذلك فصول الخدمات والفصول المسائية والتعليم الموازى .

٣ – إتاحة الخبرات التعليمية خارج المنهج التعليمى الذى يقدمه التعليم النظامى للطلاب الملتحقين به وذلك من خلال الأنشطة العلمية والعملية ومراكز الثقافة وقصور الثقافة ومراكز وأندية رعاية الشباب والدروس المنظمة التى تقدمها دور العبادة .

٤ – تقديم عدد متنوع من فرص التعليم المستمر والتالى للذين توقفوا عن التعليم النظامى فى مستوى من مستوياته مثل برامج المراسلة وبرامج تعليم الكبار وبرامج الخدمة العامة التى تقدمها الجامعات .

٥ – برامج الارتقاء المهنى فى أى مستوى من مستوياته قبل وأثناء العمل ، مثل الدراسات التكميلية للمنتهين والمنتهيات من التعليم الابتدائى ، ومراكز التدريب المهنى ، ومراكز التدريب الإدارى بمستوياته ومواقفه المتعددة .

وفى ضوء هذا كله يمكن تصنيف برامج التعليم غير النظامى للمرأة حسب عدة معايير نجملها فيما يلى :

١ – النوعية المهنية للجمهور المستهدف : إداريات ، مهنيات ، حرفيات ، فلاحات ، عاملات ... الخ .

٢ – نوعية التعليم غير النظامى (تعليم عام ، إعداد مهنى أولى ، تدريب يلى العمل ، تجديد العمل ، المواطنة الرشيدة .. الخ) .

٣ – مضمون البرامج التعليمية (عامة ، مهنية ، ثقافية ، مشاركة مدنية) .

٤ – المؤسسات التى تقدم التعليم غير النظامى وكيفية تنظيمها (بواسطة الحكومة ، من خلال هيئات تطوعية ، جهود خاصة . .الخ) .

٥ – مدة برامج التعليم غير النظامى (برامج قصيرة – برامج طويلة –برامج مستمرة) .

٦ – نوعية الجمهور المستهدف فى برامج التعليم غير النظامى (صغيرات السن ، يافعات ، كبيرات) .

(جـ) البرامج التى يمكن أن تقدمها مؤسسات التعليم غير النظامى للمرأة :

هناك عدد كبير من مؤسسات التعليم غير النظامى تأخذ على عاتقها تقديم مختلف البرامج الكفيلة بتلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية . وكما سبق القول ، من هذه المؤسسات ما يخدم مجالا معينا كإدارات محو الأمية ومؤسسات الثقافة العمالية والثقافة الصحية والإرشاد الزراعى وغيرها . ومنها ما يخدم العديد من المجالات كمؤسسة الثقافة الجماهيرية ونقابات العمال ووسائل الاتصال الجماهيرى . . الخ .

ومن الممكن أن نصنف البرامج التى تضطلع بها مثل هذه المؤسسات فى حقل تعليم المرأة فى المجالات الخمسة الرئيسية التالية :

١ – محو الأمية والتربية الأساسية .

٢ – التدريب بغرض التأهيل أو رفع الكفاءة .

٣ – التربية فى مجالات الصحة والترويح وشئون الأسرة .

٤ – التربية بهدف تحقيق الذات من أجل وضع أفضل .

٥ – متابعة التعليم فى مجال تخصص معين .

* * *

وفيما يلى تفصيل لهذه المجالات مرتبطة بتعليم المرأة :

١ - محوالأمية والتربية الأساسية :

تعتبر الأمية شكلا ومقياسا من مقاييس التخلف ، وتتوافق المناطق التى تسودها الأمية مع مناطق التخلف سواء على الصعيد العالمى أم على صعيد كل بلد على حدة .

ولقد ظلت المرأة ومازالت تمثل عاملا من العوامل الحاسمة فى كثير من مناطق التخلف ممثلة لأكبر نسب الأمية مما يعوقها من أن تسهم إسهاما إيجابيا فى تنمية مجتمعاتها . والتخلف التعليمى بين المرأة ممثلا فى الأمية ليس مجرد نتيجة من نتائج التخلف الاجتماعى الاقتصادى وإنما هو أيضا سبب من أسباب هذا التخلف، هى حلقة مفرغة يسهم فيها التخلف الاجتماعى فى تخلف اقتصادى فتخلف تعليمى ، وهذا بالتالى يسهم فى تخلف اقتصادى فتخلف اجتماعى . ولقد أسهمت مجموعة من القيم والتقاليد الغريبة عن ثقافة وقيم تراثنا العريق فى أن تحرم المرأة من فرص التعليم ومن ثم تحرمها من فرص المشاركة الفعلية فى التغيير الاجتماعى.

ويتطلب هذا التركيز على برامج محو الأمية باعتبارها الخطوة الأولى فى تحرير المرأة من قيود التخلف التعليمى وتزويدها بالوسائل الأساسية التى تتمثل فى مهارات القراءة والكتابة والحساب والمعلومات العامة الأولية والتى من خلالها تستطيع أن تتعلم المهارات التى تمكنها من زيادة مشاركتها الإيجابية فى المجتمع . وعلى الرغم من الجهود التى بذلت فى سبيل التعجيل بإنهاء هذه المشكلة أو تطوير الأساليب الكفيلة بالقضاء عليها ، إلا أن كل هذه الجهود لا زالت عاجزة عن الوفاء بمتطابات النجاح فى القضاء على الأمية لا سيما بين النساء كما أو كيفا . وهذا يتطلب من المؤسسات المختلفة التى تقدم خدمات تعليم غير نظامى أن تسهم فى الأنشطة اللازمة لتعليم المرأة وتوفير ما يلزم من وسائل وفرص لتعليمها . ومن الممكن أن نشير إلى أبرز المؤسسات التى يمكنها أن تشارك فى محو أمية المرأة وتعليمها وهى :

- مؤسسات محو الأمية المباشرة :

وهى المؤسسات التى يختص مجال عملها فى تعليم الكبار مبادئ القراءة

والكتابة والحساب والارتفاع بالتعليم إلى مستوى الإسهام الحضارى فى بناء المجتمع. وهذه عادة تأخذ على عاتقها توفير كافة السبل التى من شأنها معالجة مشكلة الأمية . ولكى تؤدى هذه المؤسسات دورها الجاد فى القضاء على الأمية بين النساء. هناك بعض المهام التى ينبغى أن تأخذها فى اعتبارها من خلال ممارستها لعملها وذلك مثل :

(أ) اتباع خطة سليمة تحقق المواجهة الشاملة للأمية . وتوجيه الجهود الشعبية وتوظيفها لخدمة هذا المجال وتحقيق التكامل بين التعليم المدرسى وغير المدرسى والأخذ بالأسلوب العلمى فى مواجهة المشكلة وضرورة المتابعة والتقويم المستمرين فى كل المراحل والخطوات .

(ب) اختيار الأساليب التعليمية بصيغة تلائم الواقع الاجتماعى للبيئة المحلية ومحاولة اختيار الأسلوب الأكثر جدوى فى إثارة المرأة للتعليم وفى إثارة دافعيتها إلى الاستمرار فيه .

(جـ) دراسة التجارب المركزية واللامركزية فى التخطيط والعمل لبرامج محو الأمية للاستفادة منها فى التجارب الخاصة المراد تبنيها للقضاء على الأمية بأسرع وقت وأقل تكلفة وأكثر عائد .

(د) وضع خطة شاملة لربط جهود كافة المؤسسات المهنية والشعبية فى حملات محو الأمية ، ومحاولة إشراك أكبر عدد ممكن من هذه المؤسسات فى حملات محو أمية المرأة ضمن إطار زمنى يتلاءم وحاجة كل بلد .

(هـ) دعم جهود محو الأمية بين المرأة بجهود موازية تتيح للمرأة فهم أوضاعها الحاضرة والمستقبلية بما يمكنها من أن تتحول إلى عنصر فعال مشارك فى عملية بناء المجتمع فى كل الجوانب الفكرية والمادية فى المجتمع .

(و) العمل على زيادة كفاءة البرامج التعليمية المقدمة حاليا ومحاولة ربطها بالحاجات الاجتماعية المطروحة ، وكذا استخدام وسائل الإثارة الكفيلة بدفع النساء إلى التعليم ، واستخدام وسائل الاتصال الجماهيرية (الإذاعة والتليفزيون والصحافة ...الخ) على أوسع نطاق ممكن ، ومحاولة استخدام طرق تعليمية وإعلامية مناسبة للمرأة الريفية ومواد تعليمية ملائمة لها .

- نقابات العمال :

تنحصر مسئوليات النقابات العمالية أو الاتحادات العمالية فى كونها المؤسسة المسئولة عن تدريب القادة ، كما انها تشارك فى نفس الوقت فى تقديم النظم التربوية للعمال بالإضافة إلى مسئولياتها فى نشر الوعى الوطنى والنوعى بين صفوف المنضمين إليها .

وعملية مشاركة المرأة العاملة كعضو فعال فى تحقيق التنمية ينطلق من مدى قدرة النقابات على توفير البرامج التى تحقق نمو شخصية المرأة وإعدادها لتحمل جميع مسئولياتها الفردية والجماعية لتكون عضوة نافعة فى أسرتها وفى المجتمع .

ولكى تستطيع النقابات إشراك المرأة العاملة فى عملية تنمية البلاد إشراكا فعالا عليها أن توفر البرامج الكفيلة بإطلاق طاقات المرأة فى الإبداع والإنتاج المستمر وذلك بالإضافة إلى مسئولياتها فى ضمان الراحة والأمن والمستقبل الأفضل لها ولعائلتها . وأول عمل يمكن أن تقوم به النقابات هو تحرير المرأة العاملة من أميتها ، وهذا يتطلب منها :

(أ) وضع خطة شاملة تكون جزءا من خطتها العامة للقضاء على الأمية بين صفوف العاملات ، إما بالتعاون مع الأجهزة المختصة بمحو الأمية أو من خلال الجهود المستقلة التى تلائم ظروف كل نقابة وأوضاعها .

(ب) تشكيل هيئة أو مكتب متخصص فى النقابة يدير شئون تعليم الكبار، والتعليم غير النظامى ، على أن يركز جهوده فى المرحلة الأولى للقضاء على الأمية بين المرأة العاملة .

(جـ) تجنيد أجهزة الإعلام التابعة للنقابات فى حث العائلات على التعليم ، ووضع نظام للحوافز يلائم نفسية المرأة العاملة ويتلاءم مع طبيعة العمل فى مواقع الإنتاج والخدمات المختلفة .

- مؤسسات تنمية المجتمعات الريفية :

تعتبر مؤسسات تنمية المجتمعات الريفية منظمات اقتصادية اجتماعية فى خدمة سكان المجتمعات الريفية وزيادة الإنتاج الزراعى ، كما أن لها دورا ثقافيا وتعليميا أيضا ، وتتألف هذه المؤسسات عادة من الجمعيات التعاونية المحلية والتعاونيات المشتركة ووحدات الإرشاد الزراعى والبيطرة ...الخ وعن طريق هذه

المؤسسات يمكن إحداث التطور المطلوب فى الزراعة وتنفيذ خطط التنمية الريفية.

ومع أن النساء يقمن بدور هام فى الإنتاج الزراعى إلا ان وضعهن فى المناطق الريفية لا يزال وضعا تابعا . وبتطور عملية الزراعة وتطبيق الوسائل الحديثة يكتسب الرجل وضعا أفضل نتيجة التعليم والتدريب الذى يحصل عليه بينما تظل أعمال المرأة فى مستوى أقل نظرا لطبيعة هذه الأعمال البدائية التى لا تحتاج إلى تطوير أو ارتقاء . ويبقى النشاط الأساسى للمرأة ممثلا فى العمل المنزلى وإنجاب الأطفال وبعض أعمال المساعدة الثانوية فى الحقل دون إسهام فعال يتناسب وحجم المرأة فى بنية السكان . ونتيجة هذا كله أن تظل المرأة الريفية عقبة أمام التنمية لتغذيتها القطاع الاستهلاكى وقصور مشاركتها فى القطاع الإنتاجى ، ومن الأمور المعروفة أن الأمية تنتشر بين المرأة فى القطاع الريفى أكثر منها أى قطاع آخر نتيجة قصور تقديم الخدمة التعليمية فى الريف خلال سنوات سابقة كثيرة ، وذلك بالإضافة إلى الظروف والتقاليد الاجتماعية السائدة فى الريف . وهذا يتطلب من كل المؤسسات العاملة فى تنمية المجتمعات الريفية أن تضع مسالة محو أمية المرأة الريفية بين أولى المهام التى ينبغى القيام بها . والتركيز على محو أمية المرأة فى الريف ، خاصة وأنها تشارك فى الإنتاج الزراعى مشاركة فعالة من الممكن أن تحقق تطورا حقيقيا للمجتمعات الريفية ، ولذا تقع على عاتق هذه المؤسسات القيام بما يلى :

(أ) أن تكون مسالة محو الأمية فى الريف بين الفلاحات بشكل خاص ضمن الخطط الإنمائية الشاملة لأى مؤسسة ريفية .

(ب) تشكيل هيئة مسئولة عن محو الأمية فى القطاع الريفى وتركيز الجهود على القطاع النسائى كأولوية هامة .

(جـ) المشاركة الفعالة فى الجهود الهادفة إلى القضاء على الأمية والقيام بالمسئوليات التى تناط إلى هذه المؤسسات فى إطار الخطة العامة لمحو الأمية .

(د) المشاركة فى وضع المناهج التى تلائم المرأة الريفية والنابعة من احتياجات وطبيعة الحياة فى الريف .

(هـ) تقديم الحوافز اللازمة والكفيلة بحث المرأة الريفية على التعلم ، وتجنيد

أجهزة الإعلام التابعة لها فى إثارة دافعية المرأة على التعلم وحث الرجل الريفى على إرسال ابنته أو زوجته إلى مراكز محو الأمية .

(و) تقديم العون المادى لمؤسسات محو الأمية ومعاونتها بشتى الوسائل لتحسين نوعية العمل فى الريف .

- الاتحادات والجمعيات النسائية :

إن الأهداف الرئيسية للاتحادات النسائية تتلخص فى تقديم الإمكانيات اللازمة لخدمة المرأة ورفع مستواها والدفاع عن كيانها ودمجها كعضو فعال ومشارك فى المجتمع . وهذه الأهداف تضع على عاتق الاتحادات والجمعيات النسائية واجبات يأتى فى مقدمتها إتاحة فرص التعليم المستمر للمرأة . ومن بين الأولويات التى ينبغى أن تعمل هذه الاتحادات والجمعيات النسائية على الوفاء بها مسألة محو الأمية بين النساء فى المناطق التى تعمل فيها وذلك من خلال المهام التالية :

(أ) المشاركة فى الخطط العامة لمحو الأمية فى البلاد بشكل مركز ورئيسى .

(ب) تكوين مكتب فى كل اتحاد أو جمعية مسئول عن أنشطة محو الأمية . وتكون مسئولية هذا المكتب التنسيق مع الجهات التى تشارك فى مسألة محو أمية المرأة .

(جـ) وضع خطط للتوعية بين الأميات والمتعلمات على السواء وذلك من خلال حشد كل السبل الكفيلة بجذب الأميات إلى التعلم .

(د) المساهمة فى إقامة دور الحضانة ورياض الأطفال بما يخفض الأعباء الملقاة على عاتق المرأة الأمر الذى يتيح لها وقتا أكثر للتعلم .

(هـ) القيام بدراسات مختلفة حول احتياجات المرأة وظروفها للوصول إلى السبل الكفيلة بالمساهمة فى تعليم المرأة تعليما ينطلق من حاجاتها الفعلية .

- وسائل الاتصال الجماهيرية :

يقع على عاتق وسائل الاتصال الجماهيرية القيام بدورين أحدهما مباشر يسهم فى تعليم المرأة ونابع من طبيعتها وهادف إلى تطوير النمط التقليدى فى التعليم بحيث يعنى بمتطلبات تعليم المرأة كما وكيفا . وفى هذا الصدد يمكن

الاستعانة بالإذاعة والتليفزيون فى بث برامج تعليمية للمرأة ذات كفاءة عالية يمكن من خلالها مساعدة المرزة على التعلم ، وكذلك يمكن استخدام الجرائد والصحف بشكل خاص للاستفادة منها فى هذا المجال .

أما الدور غير المباشر والذى يمكن أن يكون أكثر خطورة وأهمية فيعمل على تغيير اتجاهات المجتمع بما فيه اتجاه المرأة نحو المرأة ونحو الدور الذى يمكن إن تقوم به فى تنمية المجتمع .

ولقد أصبحت وسائل الاتصال الجماهيرى أدوات تعليمية ذات قيمة كبرى ولها مواصفات قل أن تتوافر فى التعليم التقليدى ، ذلك أنها مقبولة فى الدول ذات التقاليد الاجتماعية والتى تحد من دور المرأة ونشاطاتها . فالإذاعة والتليفزيون يمكن لهما تقديم برامج تعليمية عامة وشاملة لقطاع واسع بين النساء وبدون أن تتكلف المرأة عناء الذهاب إلى المراكز التعليمية ، كما أنها لا تفرض قيودا عمرية مما يجعلها أكثر سهولة للمرأة . ولذا ينبغى على مسئولى محو الأمية المشاركة مع المختصين بوسائل الإعلام فى وضع برامج تعليمية متخصصة تنطلق من حاجات المرأة بشكل عام وحاجاتها المحلية بشكل خاص .

- مؤسسات التعليم النظامى :

تتيح مؤسسات التعليم النظامى عدة مساعدات عملية يمكن أن تفيد فى محو الأمية وذلك لأن الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لدى مؤسسات التعليم النظامى يمكن أن تثرى العمل الذى تقوم به مؤسسات محو الأمية . ولقد جرى استخدام متوسع لكثير من هذه المؤسسات بهدف توفير كل المتطلبات التى يحتاجها التعليم غير النظامى عامة ومحو الأمية خاصة وتستطيع مؤسسات التعليم النظامى أن تسهم بأشكال أكثر فاعلية فى عمليات محو الأمية وذلك لما يتوافر فيها من إمكانيات القوى البشرية والفنية والإمكانيات التى تحتاجها حملات محو الأمية .

وفى إطار تحقيق الرؤية الموسعة للتربية للجميع فقد لوحظ وجود نسبة عالية من المتسربين تتركز فى المناطق الريفية عامة وفى صعيد مصر خاصة وانخفاض نسبة المتعلمات من الإناث ومن هنا برزت الحاجة إلى إنشاء نماذج جديدة يمكن أن تفى بحاجات المجتمع المحلى .

وقد سارعت الدولة بوضع نظام تربوى تمثل فى إنشاء مدارس الفصل الواحد

عام ١٩٩٣ ، وإنشاء مدارس المجتمع بداية من عام ١٩٩٢، لتعليم أطفال القرى النائية مع التركيز على الفتيات خاصة .

– وتهدف مدارس المجتمع فى المناطق النائية ربط التعليم بالاحتياجات المحلية مما يدفع الفتاة إلى المشاركة فى المناشط الحياتية .

وقد بدأ تنفيذ المشروع فى محافظة أسيوط بأربع مدارس عام ١٩٩٢ ، وقد زاد عددها فى أسيوط إلى ١٥ مدرسة ثم تبع ذلك محافظة سوهاج ، وبلغ عدد المدارس ٢٥ مدرسة .

وزادت مشاركة الجمعيات الاهلية فى إنشاء مدارس المجتمع بالإضافة إلى فتح مراكز محو الأمية ، ومراكز الأمومة والطفولة حتى تكون التنمية المجتمعية شاملة .

– وتهدف مدارس الفصل الواحد تمكين الدارس من اكتساب الخبرات والمهارات العملية للإسهام فى مشروعات التنمية المحلية . وزاد عدد هذه المدارس وبدأت تنتشر فى جميع قرى وكفور ونجوع محافظات مصر بهدف تقديم الخدمات التعليمية والمهنية للفتيات غير الملتحقات بالمدارس وبلغ عددها عام١٩٩٣ / ١٩٩٤ – ٨١٤ مدرسة وعدد الدارسات ٢٩٢٦ ..

وكان من نتائج ذلك ارتفاع نسبة التحاق الفتيات إلى ٧٠٪ وانخفاض نسبة عدد المتسربين مما يؤكد على أهمية التوسع فى هذا المجال وتحقيق التكافل بين التعليم النظامى وغير النظامى وبخاصة للمرأة .

٢ – التدريب بغرض التأهيل أو رفع الكفاءة :

تساهم المؤسسات المهنية (مثل نقابات العمال) والمؤسسات الريفية وبعض الهيئات الحكومية فى إعداد وتدريب العاملات فيها بهدف إعادة تأهيلهم بصيغة تتلاءم مع الحركة السريعة للتكنولوجيا والتطور فى العالم . ويستهدف هذا التدريب تزويد المرأة بالخبرات الجديدة التى جرت فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية بغرض إعدادها وإسهامها فى التغير الجارى فى مختلف تلك المجالات. ومن أجل تحقيق إسهام أكبر فى هذا المجال من مجالات التعليم غير النظامى فى إطار من فلسفة التعليم المستمر للمرأة ، ينبغى مراعاة المسئوليات التالية :

– وضع برامج متعددة لإعادة تأهيل المرأة ومحاولة نقل الأفكار الجديدة والممارسات والخبرات التى تستجد فى العالم إلى المرأة العاملة من أجل الارتفاع بمستوى إسهامها فى عمليات الإنتاج والخدمات .

- تشجيع المرأة على الالتحاق بالأعمال التى تتفق وقدراتها وإمكاناتها والارتقاء بمستوى أدائها فى هذه الأعمال .

- إتاحة فرص تعليمية أعلى للمرأة العاملة فى المجالات التخصصية التى ترغب فيها وتتمشى مع حاجات العمل المطلوبة .

٣ - التربية فى مجالات الصحة والترويح وشئون الأسرة :

تحتاج المرأة المصرية إلى تخطيط واع من أجل حسن استثمارها لوقت فراغها، كما تحتاج - ايضا - إلى الاستفادة من هذه الأوقات فى مجال الإنتاج الفردى وتربية الذات والمشاركة الجماعية وتنمية روح التعاون والمشاركة ، بالإضافة إلى أهمية رعاية الأسرة والاهتمام بشئونها بصيغة تتلاءم مع أهداف المجتمع .

كما أن المرأة المصرية لها دورها فى كثير من قطاعات المجتمع المصرى وبمكنة خاصة فى مجالات العناية بنفسها ، والأطفال ، والأسرة . لذا تقع على عاتق المنظمات النسائية والاجتماعية والمؤسسات الصحية الأهلية منها والرسمية والمؤسسات الخاصة برعاية الأمومة والطفولة والشباب والشئون الاجتماعية ووزارات التعليم والإعلام والصحة والعمل مسئوليات توعية المرأة من النواحى الصحية وقضاء وقت الفراغ وشئون التربية الأسرية ، وذلك عن طريق :

١ - وضع خطط تكون ضمن الخطط السنوية العامة لها تكفل توعية المرأة صحيا واجتماعيا .

٢ - تاليف لجان متخصصة تأخذ على عاتقها وضع البرامج الترويحية من أجل إتاحة مناخ اجتماعى وترفيهى أفضل بالنسبة للمرأة .

٣ - تشكيل لجان توعية تقوم بعمل دراسات ووضع برامج تلفزيونية بهدف توعية المرأة بشئون الأسرة والوقوف على حاجاتها ومساعدتها فى تنظيم شئون البيت .

٤ - تخصيص مبالغ من ميزانيات هذه المؤسسات للإنفاق على الشئون الترويحية وبرامج التوعية الصحية والاجتماعية .

٥ - إصدار نشرات وكتيبات دورية تساعد المرأة على العناية بنفسها وبأسرتها وأطفالها وتهييء لها فرصة التعرف على أحدث ما يكشف عنه العلم فى مجال الصحة والاجتماع والمعارف المختلفة .

٤ – التربية بهدف تحقيق الذات من أجل وضع أفضل :

لم تدخل المرأة المصرية سوق العمل على نطاق واسع إلا مع منتصف القرن الحاضر ، ونتج ذلك بسبب ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة كثيرة ولقد دخلت أعداد من المرأة سوق العمل فى مواقع ثانوية نتيجة ضعف وانخفاض مستوى تعليمها وعدم إتاحة الفرص التعليمية للبعض الآخر .

ولأن التعليم يمثل فرصا أفضل للعمل ورواتب أعلى ، لم تستطع المرأة فى ظل تلك الظروف أن تهيئ لنفسها فرصا أفضل فى الحياة .

ومن الحقائق المعروفة أن المتعلمات يحصلن على رواتب أعلى مما يحصل عليه غير المتعلمات مما يخلق فوارق فى الدخول ، كما أن معظم حقول الإنتاج تتطلب مهارات ومعارف تكتسب عن طريق التعلم ، ويعنى هذا كله أن فرص الحصول على وظائف أنسب اقتصاديا واجتماعيا تتاح للمتعلمات أكثر مما تتاح لغير المتعلمات .

لذلك تتيح برامج التعليم غير النظامى فرصا أفضل للمرأة من أجل تحقيق ذاتها وتطوير نفسها من أجل حياة أفضل لها وللمجتمع الذى تعيش فيه .. ومن الممكن أن يتحقق ذلك من خلال :

(أ) التعليم عن طريق العمل ، وبخاصة فيما يتعلق باكتساب المهارات .

(ب) قيام الجمعيات والاتحادات النسائية والمنظمات والاتحادات والنقابات العمالية والمهنية والسياسية والأهلية بدراسة وتحليل سوق العمل وما تحتاجه من مواصفات وإعداد فى مجالات الإنتاج والخدمات المختلفة وعقد دورات تدريبية للنساء للتدريب على هذه المجالات .

٥ – متابعة التعلم فى مجال تخصصى معين :

تعانى بعض فئات الهيكل الوظيفى من ندرة بعض التخصصات المتوسطة والعالية وبصفة خاصة فى بعض المجالات التى تحتاج بطبيعتها إلى عمل المرأة ، وإذا ما توافرت بعض الفرص التعليمية للمرأة فى مجال التعليم غير النظامى فإن هذا يتيح لها فرصا أفضل فى العمل ومن ثم زيادة مشاركتها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن الممكن أن تسهم نظم الدراسة بالانتساب فى الجامعات وكذا نظم الجامعات المفتوحة والدراسات المسائية فى إتاحة فرص أفضل أمام المرأة وذلك من خلال فتح قنوات تعليمية أمامها فى مختلف أنواع المهن والتخصصات .

* * *

المراجع

استند الباحثان على مجموعة من التقارير والوثائق وأهمها :

١ – المركز القومى للبحوث التربوية – تقرير عن التكامل بين التعليم النظامى وغير النظامى – عام ١٩٨٤ .

٢ – تقارير الدورة الخامسة عشرة ، والسادسة عشرة – المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار – سرس الليان ١٩٧٨ .

٣ – المؤتمر العالمى حول التربية للجميع – مارس ١٩٩٠ .

٤ – المؤتمر الخامس لوزراء التربية ، والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربية – القاهرة يونيو ١٩٩٤ .

٥ – وزارة التربية والتعليم :

– وثائق المؤتمر القومى لتطوير التعليم الابتدائى ١٩٩٣ .

– وثائق المؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى ١٩٩٤ .

– التعليم مشروع مبارك القومى ١٩٩١ – ١٩٩٧ .